2019

الانعكاسات السِّياسيَّة والاقتصادية للثَّورات العربيَّة على الأمن الأوروبِّيِّ خلال الفترة (2011-2016)

محمد مبروك شلتوت

باحث ماجستير بقسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

تستهدف الدراسة تحليل أهم انعكاسات الثورات العربية على الأمن الأوروبي، فيما يتعلق ببعدين رئيسين للأمن الأوروبي وهما: البعد السياسي، البعد الاقتصادي؛ إذ تشكلت ما يمكن أن يطلق عليه حالة من "الفوضى" إثر التغيرات الإقليمية في المنطقة العربية، وقد تبلورت تلك الحالة في أربع ظواهر رئيسة وهي: (الهجرة، اللجوء، التطرف، الإرهاب)؛ حيث تعالج الدراسة أبعاد تلك الانعكاسات، من خلال محورين رئيسين. يتضمن المحور الأول أهم الانعكاسات السياسية من {تغير الخريطة السياسية الأوروبية، التقارب الأوروبي التركي، تنامي الضغوط السياسية}، أما المحور الثاني فيتناول أهم الانعكاسات الاقتصادية من {التأثير في أمن الطاقة الأوروبي، تفاقم الأزمات الاقتصادية، الخسائر الاقتصادية، المكاسب الاقتصادية}، توضح الدراسة أن الثورات العربية قد مثّلت اختبارًا حقيقيًّا للأمن الأوروبي، وأن تلك الظواهر المتداخلة قد شكلت مجموعة من التهديدات جنبًا إلى جنب مع الفرص، التي اختلفت آليات التعامل معها خاصةً ما بين الدول الأوروبية، إلى حد التضارب –في بعض الأحيان– وهو ما يثير تساؤلات حول المفاهيم الرئيسة المُشكِّلة للمفهوم الأوروبي للأمن، وما يتعلق بذلك من تساؤلات في شأن مستقبل التكامل الأوروبي.

Abstract

The study aimed to analyze the most important reflections of the Arab revolutions on European security in relation to two main dimensions of European security: the political and the economic aspects. Thus, the so-called "Regional chaos" has been formed by regional changes in the Arab region. This "Regional chaos" has crystallized into four main phenomena: (Migration, Asylum, Extremism, and Terrorism); Therefore, the study analyzes these reflections, through two main aspects. The first part includes the most important political reflections as (Changing the European political map, Turkish-European rapprochement and Increasing of political pressures). The second part deals with the most important economic reflections as (Impact on European energy security, the aggravation of economic crises, Economic losses and Economic gains). The study shows that the Arab

revolutions considered a real test of European security. The overlapping phenomena have formed a range of threats along with the opportunities, which differed in the ways of dealing with them, especially among European countries, to the extent of conflict -at times-, which raises questions about the main concepts constituting the European concept of security, and the related questions regarding the future of European integration.

مقدمة

لكل علم من العلوم أدواته ومفاهيمه الخاصة به، ويزخر علم العلاقات الدولية بالكثير من المفاهيم، التي ترتبط به بصورة أو بأخرى، حيث يتخذ بعض المفاهيم موقعًا خاصًّا في إطار العلاقات الدولية، حال: مفهوم الأمن؛ إذ يشغل الأمن الكثير من الدراسات السياسية، كما يعود تفسير التغيّرات السياسية داخل الدول في جزء كبير منه، إلى البيئة الأمنية التي تنتمي إليها (Gourevitch, 1978, P. 881-912)، فالمسائل الأمنية هي إحدى أهم أدوات فهم السياسة العالمية، حيث يملأ مفهوم الأمن أرجاء العالم، فهو يغطي خطب الساسة، والمفكرين، والصحافة، والتلفاز، والشبكات الإلكترونية، وغيرها (Williams, 2008, p.1)، وذلك على الرغم من أن مجال الدراسات الأمنية هو: مجال حديث النشأة، بل لم ينضج/يتقدم بعد وفقًا لتعبير كلٍّ من "جوزيف ناي" و"وليم جونز"، وذلك على الرغم من كل ما تم من تعديلات (من دراسات، ونظريات، ومدارس مختلفة متعلقة بالأمن) (Buzan & Hansen, 2009, P.256).

ولم يكن هذا التعديل فجائيًّا أو وليد اللحظة، بل هو في الحقيقة: امتداد لمراحل عديدة نما من خلالها مفهوم الأمن بشكل عام، وفي أوروبا بشكل خاص، في خضم تنامي الاتجاهات النظرية المعاصرة (Buzan & Hansen, 2009, P. 39-65)، بعد أن كان تاريخ أوروبا يكاد يقتصر على الصراعات بين دولها، كما إن المفهوم الأوروبي للأمن لم يتوقف عند مفهوم معين، فالأمن الأوروبي لا يزال في تقدم مستمر حتى لحظة كتابة هذه السطور، حيث تغيّرت تلك النظرة بفعل العديد من العوامل، نذكر منها على سبيل المثال: (ظهور الأسلحة النووية، العولمة، الإرهاب، الهجرة، اللاجئين، ثورة المعلومات، التطرف، تفاوت أهمية عدد من العوامل، مثل: المياه والطاقة وغيرها ..... إلخ)، وقد أثرت تلك العوامل بصور مختلفة في مفهوم الأمن بشكل عام، وأفرزت ما يمكن أن نطلق

عليه خطابًا أمنيًّا جديدًا (Buzan, 2006, P. 1101)، خاصة بعد أن تأكّد قصور مفهوم الأمن التقليدي سواءً نظريًّا أم عمليًّا أم استدلالًا بصورة انتهاء الحرب الباردة، أم غيرها من الدلالات (saleh, 2010, P. 228)، بعد أن ظلت الدراسات الأمنية حبيسة الأُطر التقليدية، التي تهتم بالتهديدات الخارجية –خاصة العسكرية – للدولة لفترة طويلة (Collins, 2016,P.2,3).

وبتتبع العديد من الدراسات (الكتابات الأكاديمية)، التي تناولت مفهوم الأمن في حقبة النسق متعدد الأقطاب (حتى الحرب العالمية الثانية)، نجدها قد حصرت مفهوم الأمن في محورين أساسيين، هما: العوامل العسكرية والاقتصادية، ولقد توسَّعَ هذا المفهوم (الأمن) ليصير أكثر شمولًا (متعدد الأبعاد)، خاصةً: بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث يقوم هذا المفهوم على فِكَرٍ ومبادئ وآليات مختلفة، وهذا ما يشير إليه باري بوزان (رائد مدرسة كوبنهاغن)[*1]، في كتابه: " People, States and Fear"، حيث يرى أن الأمن لا يقتصر على الدول فقط لكنه مرتبط بالجماعات البشرية كلها، كما لا يمكن أن يركز على القوة العسكرية فقط ، وقد أشار إلى الفئات (Williams, 2008, p.3, 4) التي تتأثر بها الجماعات البشرية –في إطار مفهوم الأمن– وليس الدول (Buzan, 2016, P.284)، فبعد أن كانت أوروبا مسرحًا للصراعات الدولية، ثم انتقل الصراع إلى الخارج، صارت أوروبا تتبنى مفهومًا مختلفًا للأمن، قائمًا على فكرة الأمن المشترك الذي لا يستند على عدد من القيم والمبادئ، بل على التهديدات والمصالح المشتركة، التي يصاغ مفهوم الأمن بشكل عام في إطارها، (مقلد، 1991، ص 229) فالمصالح ممتدة على الرغم من كونها متغيرة، وهي: محرك العلاقات الدولية بشكل عام، كما إن التهديدات مستمرة ، بل إن الدولة قد تلجأ إلى البحث عن عدو جديد حال تراجع التهديدات، أو تحولها إلى تهديدات تقليدية (Buzan, 2006, P. 1101, 1102).

كما لم تعد أي قوة – أو فاعل دولي– في مأمن تام من استهداف أمنها، بل إن التكتل الإقليمي في شكل الاتحاد الأوروبي هو: أحد الأساليب، التي يتم اللجوء إليها لحماية الأمن القومي، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن عمل ثمانٍ وعشرين دولة معًا يمنحه نفوذًا أكبر بكثير، وما كانت الدول لتحصل عليه، إذا ما اتّبعت كل دولة سياساتها منفردة.

(*) تعتبر مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية؛ إذ ساهمت في توسيع وتعميق مفهوم الأمن كمفهوم شامل وغير ثابت، وقد قدمت مستويات ثلاثة للتحليل وهم: الفردي والدولاتي والدولي (على مستوى النسق الدولي)، وأطلقت مفاهيم "الأمن المجتمعي" و "الأمننة " (إضافة الطابع الأمني على قضايا قد تبدو للوهلة الأولى أنها غير أمنية)، وغيرها من الإسهامات.

وقد ترتبت على الأحداث في المنطقة العربية منذ عام 2011 (الثورات العربية) حالة من الفوضى، أدت إلى فرار الملايين إلى دول الجوار وإلى الاتحاد الأوروبي، ويمثل هؤلاء الفارون ظاهرة مركبة؛ حيث تتداخل ظاهرة اللاجئين مع ظواهر أخرى؛ كالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والتطرف، ما يجعل البيئة الأمنية للاتحاد الأوروبي أكثر تعقدًا، ولذا: يتّبع الاتحاد الأوروبي استراتيجية تقوم على ضرورة أن تتكيف أهدافه والبيئة الأمنية المتغيرة، ومن ثم: قراراته وتحركاته سواءً الداخلية أم الخارجية-، في مواجهة تلك الظواهر (الظواهر محل الدراسة).

ولقد تأثر مفهوم "الأمن الأوروبي" -ولا يزال- بعدد من المتغيرات، التي هيأت لإعادة بلورته، ليكون أكثر ملاءمة للبيئة الدولية المحيطة، فكما أثرت ظاهرتا: العولمة والإرهاب وغيرهما، وأوجدتا نطاقًا من الحركة، تأثر به الأمن القومي الأوروبي بدرجات متفاوتة؛ من أجل إعادة صياغة الفِكَرِ والمبادئ المرتبطة به، فقد أوجد بعض المتغيرات مثل: (الهجرة، اللجوء، التطرف، الإرهاب) آثارًا تنبغي دراستها (فيما يتعلق بالأمن الأوروبي).

في البداية يجب الإشارة إلى إن استخدام مصطلح "الثورات العربية" للتعبير عن الأحداث الإقليمية في المنطقة العربية، التي بدأت في عام 2011، وهو مجرد اختيار للفظ الأكثر شيوعًا؛ للإشارة إلى تلك الأحداث، التي تمثل نقطة فارقة في تاريخ المنطقة، وكذا العلاقات الدولية بشكل عام، ولذا تهتم الدراسة بتحليل ما ترتب على تلك الأحداث من تأثيرات وليس تحليل الأحداث في حد ذاتها، وعليه فإن الدراسة تستخدم كل من "الثورات العربية" أو "التغيرات الإقليمية" للتعبير عن تلك الأحداث (Achcar P. 67, 68).

إن العلاقة بين الثورات العربية من جهة، والأمن الأوروبي من جهة أخرى، هي: علاقة تبادلية من حيث اتجاهات التأثير والتأثر، حيث يؤثر كلٌّ منهما في الآخر، ويتأثر به، لكن الدراسة تُعنى بأحد اتجاهات التأثير والتأثر كعلاقة بين متغيرين، أحدهما تابع والآخر مستقل، وهما: (الأمن الأوروبي، والتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية) على الترتيب، وحيث أن الدراسة تعني بدراسة أحد اتجاهي التأثير فإنه لا يتم التمييز بين الثورات أو دراسة الثورات في حد ذاتها، والتي قد تتطرق إليها دراسات أخرى ، لكنها تخرج عن نطاق دراستنا.

إذ يولي الاتحاد الأوروبي اهتمامًا كبيرًا بالمنطقة العربية، خاصةً بعد التغيرات الإقليمية في بداية العقد الثاني من القرن الحالي، فيما لا يزال أغلب القوى الدولية تهملها (أو على الأقل: لا تضعها

في مقدمة أولوياتها)، ويرجع ذلك إلى سببين، أولهما: السياسات الدفاعية الاستباقية، التي يتبعها الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسته الخارجية، خاصةً فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، وأما السبب الآخر فيتمثل في أن الاتحاد الأوروبي هو أكثر القوى الدولية تأثرًا بشكل مباشر بتلك التغيرات، وهذا ما تهتم به الدراسة.

حيث يتمتع الاتحاد الأوروبي –عن غيره من الوحدات السياسية الدولية– بخصوصية بالنسبة إلى معالجته للتهديدات الأمنية، تتمثل في الإجراءات الاحترازية التي يتخذها على الصعيدين: الداخلي والخارجي –وخاصةً: الداخلي–، مثل: القيود على الحدود النمساوية الألمانية، والتي طالبت ألمانيا مؤخرًا باستمرارها إلى ما بعد منتصف نوفمبر 2016، حيث يتبع الاتحاد الأوروبي تلك الاحترازات، في مقابل حرية التنقل داخل الاتحاد، والتي تعد أكثر ما يميز الاتحاد الأوروبي عن غيره من التكتلات الإقليمية، كما إن التغير الواضح في الموقف الأوروبي حيال اللاجئين والمهاجرين، منذ فترة انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى لحظات كتابة هذه السطور، يمثل محورًا مهمًّا يجب الوقوف على أبعاده بالتحليل، حيث يرجع ذلك إلى عدد من العوامل الداخلية (الخاصة بالاتحاد الأوروبي)، وأخرى خارجية.

إن المنطقة العربية في ظل الثورات العربية قد مثلت أرضًا خِصبة لانتشار وتفاقم ظواهر عدة (مثل: الهجرة، اللجوء، التطرف، الإرهاب)، وأن تلك الظواهر قد تطورت (في ظل تلك البيئة) على مختلف الأصعدة، ونظرًا إلى الطبيعة العابرة للحدود لتلك الظواهر، فضلًا عن تداخلها وتأثرها ببعضها البعض، فإن تلك الظواهر لم تكن حبيسة الإقليم العربي، بل انعكست بطبيعة الحال على الجانب الأوروبي؛ إذ تجاوزت التأثيرات الإقليم العربي، لتمتد إلى أقطار مجاورة، تأثرت بشكل مباشر –وغير مباشر أيضًا– بالأحداث الإقليمية في المنطقة العربية، وما ترتب عليها من تفاقم الظواهر محل الدراسة، وتوضح هذه الدراسة إلى أي مدى تأثر الأمن الأوروبي بالثورات العربية.

فالثورات العربية ليست بالضرورة أحداثًا مُنشِئَة سواءً للظواهر محل الدراسة، أم الأحداث التي سوف يتم تناولها خلال الدراسة بشكل مباشر، ولكنها (أي: الثورات) مؤثرة ومطوِّرة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال "تسلسل ارتباطي" ، يوضح علاقة كلٍّ من {الثورات العربية، الظواهر محل الدراسة (وهم: الهجرة، اللجوء التطرف الإرهاب)،[2*] الانعكاسات التي سوف يتم تناولها خلال الدراسة}؛ إذ

[*] للمزيد بشأن هذه الظواهر راجع:

ترتب على الثورات العربية ما يمكن أن نطلق عليه: "فوضى إقليمية" في المنطقة العربية، وقد ساهمت تلك الفوضى في تطور الظواهر محل الدراسة، وقد ترتبت على تطور تلك الظواهر تهديدات على مستويات عدة تتعلق بالجانب الأوروبي، ويهتم هذا الجزء من الدراسة بتوضيح أهم تلك التهديدات كانعكاسات للثورات العربية على الأمن الأوروبي.

ومن المُلاحظ إن الاتحاد الأوروبي بدأ يتخذ إجراءات أكثر احترازية تجاه المنطقة؛ حيث اتخذ موقفًا مغايرًا تجاه الثورات العربية، يرجع ذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي كأحد الفواعل الدولية، يتخذ مواقف تتوافق مع مصالحه (على مختلف الأصعدة) في المنطقة، وقد اختلفت رؤيته لتلك المصالح تبعًا إلى انعكاسات تلك الثورات على مختلف أبعاد الأمن الأوروبي.

وتركز الدراسة على البعدين: (السياسي والاقتصادي) للأمن الأوروبي كركيزتين أساسيتين للأمن الاوروبي، إلا أن هذا لا ينفي أن مفهوم الأمن (بشكل عام ومن المنظور الأوروبي تحديدًا) يتضمن أبعاد أخرى (حال: البعد الاجتماعي للأمن، البعد الثقافي للأمن، البعد التقليدي للأمن، الأمن البيئي، الأمن المائي، الأمن الغذائي، وغيرها).

- Jandl, Michael, (2007), *Innovative Concepts for Alternative Migration Policies Ten Innovative Approaches to the Challenges of Migration in the 21st Century*, International centre for Migration Policy Development.
- solimano, Andres, (2010), *International Migration in the Age of Globalization Historical and recent experiences*, International center for Globalization.
- Huysmans, Jef, (2006), *The Politics of Insecurity Fear migration and asylum in the EU*, Routledge.
- Boswell, Christina, (May 2003), "The external dimension of EU immigration and asylum policy", *International Affairs*, volume 79, lssue 3, https://goo.gl/1QMYvR .
- Ucarer, Emek. M, (August 2001), Managing Asylum and European Integration: expanding Spheres of Exclusion?, *POLICY AND INTERNATIONAL STUDIES, INTERNATIONAL STUDIES PERSPECTIVES*, Volume 2, lssue 3, See This Link: https://goo.gl/pBTZMT .
- Chou, Meng-Hsuan, (2009), The European Security Agenda and The "External Dimension" of EU Asylum and Migration Cooperation, *Routledge*, vol 10, No 4.
- Harrison, Sarah, And Bruter, Michael, (2011), *Mapping Extreme Right Ideology An Empirical Geography of The European Extreme Right*, Palgrave Macmillan.
- Lafree, Gary, et.al, (2015), *Putting Terrorism in Context Lessons from the Global Terrorism Database*, Routledge.
- Bouchard, Martin, (2015), *Social Networks, Terrorism and Counter-terrorism Radical and connected*, Routledge.
- Stampnitzky, Lisa, (2013), *Disciplining Terror How Experts Invented "terrorism"*, Cambridge University Press.

الإشكالية البحثية

تكمن الإشكالية البحثية في الإجابة على التساؤل الرئيس ومجموعة من التساؤلات الفرعية.

التساؤل الرئيس

- ما الانعكاسات السياسية والاقتصادية للثورات العربية على الأمن الأوروبي؟

التساؤلات الفرعية

- كيف أثَّرت الثورات العربية في الخريطة السياسية الأوروبية؟
- ما الدور الذي يلعبه ملفي الهجرة واللجوء في إطار العلاقات الأوروبية-التركية؟
- ما طبيعة الضغوط السياسية التي مثَّلتها الثورات العربية بالنسبة للاتحاد الأوروبي؟
- كيف تأثر الأمن الطاقوي الأوروبي بالثورات العربية؟
- ما الأعباء الاقتصادية التي يتحملها الاتحاد الأوروبي جرّاء الثورات العربية؟
- هل ترتب على الثورات العربية مكاسب اقتصادية حققها الاتحاد الأوروبي أو يمكنه تحقيقها؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تلخيص تأثير الثورات العربية في الأمن الأوروبي، وذلك فيما يتعلق ببعدي الأمن السياسي والاقتصادي؛ للاستفادة من تلك التجارب، والوقوف على أبعادها بالتحليل.

ومن ثم فإن الدراسة تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- تحديد تأثير العربية في الخريطة السياسية الأوروبية.
- التعرف على الدور الذي يلعبه ملفي الهجرة واللجوء في إطار العلاقات الأوروبية-التركية.
- تحديد طبيعة الضغوط السياسية التي مثَّلتها الثورات العربية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.
- توضيح تأثر الأمن الطاقوي الأوروبي بالثورات العربية.
- إلقاء الضوء على الأعباء الاقتصادية التي يتحملها الاتحاد الأوروبي جرّاء الثورات العربية.
- استخلاص المكاسب اقتصادية حققها الاتحاد الأوروبي أو يمكنه تحقيقها إثر الثورات العربية.

أهمية موضوع الدراسة

تقوم العلاقات الدولية على مفاهيم متداخلة، ومترابطة إلى حد كبير، ويكتسب عدد من المواضيع قدرًا من الأهمية؛ بناءً على ارتباطها بمواضيع حيوية. وفي هذا الإطار: فإن الدراسة تتطرق

إلى وترتبط بعدد من المواضيع الحيوية في العلاقات الدولية، مثل: (العولمة، الأقليات، هجرة العقول ..... وغيرها)، فضلًا عن ارتباطها بمفهوم الأمن.

وتتجلى أهمية موضوع الدراسة من ثنايا محورين، هما: (الأهمية العلمية والأهمية العملية).

1- الأهمية العلمية

يسعى الباحث إلى أن تمثل هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العلمية في مجال العلاقات الدولية؛ إذ إن هذه الدراسة تربط بين متغيرين غاية في الأهمية، هما: (الأمن الأوروبي، التغيرات الإقليمية في المنطقة العربية).

1-أ- أهمية دراسة التغيرات الإقليمية

تناول العديد من الدراسات السابقة تأثر الأمن الأوروبي بظواهر أخرى، حال: العولمة والإرهاب، في حين أن بعض الدراسات قد تناول الظواهر المتعلقة بالأحداث الإقليمية في المنطقة العربية، من نواحٍ قانونية وإنسانية، واقتصادية أحيانًا، فيما ندرت الدراسات التي تركز على البعد السياسي، في ظل تداخل تلك الظواهر، وخاصةً: العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة، خاصةً بعد التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، ونزوح العديد من اللاجئين من دول جنوب المتوسط إلى شماله، فظاهرة اللاجئين تمثل إحدى أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية الدولية، خاصةً في ظل النسق الدولي الحالي، كما إنها تتداخل مع عدد من الظواهر والمفاهيم، التي يتمحور حولها عدد من القضايا والمشكلات الأخرى ذات الأهمية في مجال العلاقات الدولية، حال: {التطرف، الأصولية، العنف، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الإسلاموفوبيا.... وغيرها}، كما إن اختلاف طرائق مواجهة الفاعلين الدوليين (خاصةً: الدول) للظاهرة، يؤكد أهميتها.

1-ب- أهمية دراسة مفهوم الأمن الأوروبي

يشير البروفيسور "بول ويليام" إلى الأهمية الدائمة للأمن، إذ تنشغل المجتمعات الإنسانية المختلفة بشكل مضطرد عن أهمية الأمن، وتزخر مجالات المعرفة الإنسانية خاصةً الاجتماعية بالمواضيع التي تكتسب زخمًا علميًّا، من ارتباطها بمفهوم حيوي، مثل: مفهوم الأمن.(Williams, 2008, p.1) حيث تسعى الدراسة إلى فهم وتحليل المنطلقات الأوروبية حول الظواهر محل الدراسة، كما يمكن ربط أهمية دراسة مفهوم الأمن بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ببعض النقاط، التي يتوجب عدم إغفالها عند تناول أي دراسة متعلقة بالأمن، وأهم تلك النقاط ما يأتي:

- تطور وتعقد مفهوم الأمن (Williams, 2008, p.1).
- الحقبة الاستعمارية.
- تنوع الثقافة الأوروبية.
- دول شمال أفريقيا كمجال حيوي لأوروبا.
- تجربة التكتل الأوروبي.
- التغيّرات السياسية الأوروبية.
- الجيوبوليتيكية الأوروبية.

وبذلك فإن الأهمية العلمية للدراسة تنعكس في الأهمية الأكاديمية لدراسة كل من المتغيرين، فضلًا عما تقدمة الدراسة من توضيح للعلاقة بينهما، وكيفية تأثر الأمن (بمفهومه الشامل) بالمتغيرات الدولية المتلاحقة على أصعدة مختلفة، وهو ما يعبر عن خصوصية موضوع البحث، ويضاف إلى ذلك أهمية أسلوب التناول الذي سبقت الإشارة إليه ويتم توضيحه خلال الدراسة.

2- الأهمية العملية

- حاجة صانع القرار (سواءً العربي أم الأوروبي) مثل هذه الدراسات؛ لفهم وتفسير السياسات الدولية، في سبيل تكوين رؤية أوضح وأكثر شمولًا للواقع الدولي، خاصةً في ظل المتغيرات المتسارعة.

حيث تشتمل الدراسة عددًا من العوامل، التي يجب أن تكون واضحة إلى حد كبير بالنسبة إلى صانعي القرار (طرفي المعادلة)، سواءً العربي أم الأوروبي على حد سواء.

- الوقوف على أبعاد الواقع بالتحليل، الذي يعد خطوة صوب القرار الأكثر رشدًا، حيال عدد من القضايا الشائكة، التي سوف يتم تناولها خلال الدراسة.
- الاستفادة من المنظور الأمني الأوروبي متعدد الأبعاد.

المنهجية البحثية

تعتمد الدراسة بشكل رئيس على منهج البحث الاختباري (الاستقرائي)، حيث تقوم على أساس دراسة حالات تطبيقية؛ لاستخلاص الإجابات المنطقية عن التساؤلات السالف ذكرها، حيث إن منهج البحث الاختباري هو: الأنسب؛ لدراسة أثر إحدى تغيرات الأحداث الإقليمية في العلاقات الدولية، في

متغير آخر؛ إذ يتعذر التحكم في ظاهرة دولية لتقويم آثارها، أو آليات مواجهتها من خلال التجريب، وكذلك تتضمن بعض المداخل حال: مدخل المصلحة القومية، (مقلد، 2013، ص 20، 21).

كما تجب الإشارة إلى أن الثورات العربية ليست بالضرورة العامل الوحيد في ظهور الانعكاسات، التي سوف يتم تناولها، وإن لعبت دورًا في كلٍّ منها بدرجة أو بأخرى، وأن تلك الانعكاسات قد وقعت بفعل عوامل مجتمعة، منها: الثورات العربية، وما ترتب عليها من أحداث، كما إن تلك الانعكاسات قد يتم عَدُّ جزء منها كتهديدات (خسائر)، والجزء الآخر مكاسب (لها جانب إيجابي –أو أكثر–)، وقد تجمع ما بين الجانبين، أو يتم تناولها كما هي (دون أن يتم تصنيفها، بل تقوم الفواعل الدولية المتأثرة بها بذلك، وفق ما يتعلق بها من مصالح وإمكانات ...إلخ)، خاصةً أن الفاعل السياسي (المقصود هنا: الاتحاد الأوروبي) لديه القدرة على تحويل تلك الانعكاسات –أو على الأقل: جزء منها– بقدر المستطاع إلى فرص تمكن الاستفادة منها وتعظيمها، أو على الأقل: استغلالها لتحقيق مصالحه.

حدود الدراسة

1- الحدود المكانية

تقوم الدراسة على دراسة انعكاسات "الثورات العربية"، وما يتعلق بها من تهديدات أمنية على إقليم محدد: هو: الاتحاد الأوروبي، وفق المنظور الأوروبي للأمن، ونتائج ذلك من آليات لمواجهة الظاهرة.

2- الحدود الزمانية

تقوم الدراسة حول الفترة الزمانية منذ عام 2011 إلى 2016، وقد تم اختيار تلك الفترة الزمانية على أساس عدد من العوامل، حيث تم اختيار عام (2011) كنقطة بداية للدراسة؛ لأن الاتحاد الأوروبي صار يتخذ مواقف متحفظة تجاه عدد من الدول، إثر ما يسمى بـ "الثورات العربية"، كما إن العام 2011 هو العام الذي بدأ فيه الاتحاد الأوروبي باتباع سياسة الجوار المتجدد، خاصةً مع بداية تفاقم أعداد اللاجئين، وهو أيضًا: العام نفسه الذي تم فيه إغلاق اتحاد أوروبا الغربية (WEU)، [3*] اللبنة الأولى لتطبيق فكرة الأمن الأوروبي المشترك على أرض الواقع.

(*) منظمة دولية مكلفة بتطبيق معاهدة بروكسل واتفاقية الدفاع بين الدول الأوروبية الغربية، وقد ساهم في تحقيق السلام والاستقرار في أوروبا وفي تطوير هيكل الأمن والدفاع الأوروبي، وتشجيع الاستشارات والتعاون في هذا المجال، وقام

كما تنتهي فترة الدراسة عند عام2016، وهو العام الذي وصلت فيه تدفقات المهاجرين واللاجئين إلى أوجها خلاله؛ وذلك حتى يتسنى للباحث الإلمام بأكبر قدر من الانعكاسات وكذلك السياسات، التي اتّبعها الاتحاد الأوروبي في صدد موضوع الدراسة، في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وفي ظل النسق الدولي الحالي.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى مبحثين وخاتمة كالتالي:

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية للثورات العربية على الأمن الأوروبي

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للثورات العربية على الأمن الأوروبي

الخاتمة: وتشمل أهم ما توصلت إليه الدراسة

يتناول المبحث الأول أهم الانعكاسات المترتبة على الثورات العربية، والتي تتعلق بالحياة السياسية على مستوى الاتحاد الأوروبي، وما يترتب عليها من مواقف وأدوار أقطاب النسق الإقليمي، فالأبعاد السياسية تعد أحد أهم أبعاد الأمن وفق المفهوم الموسع له؛ إذ إنها من الممكن: أن تؤدي إلى تغير مفهوم الأمن ذاته، أو على الأقل: نظرة الفاعل الدولي (أو النظرة الأوروبية) إلى لأمن، أو المنظور الذي يتخذه الاتحاد الأوروبي كمرجعية للأمن، وبناءً عليه: يشير هذا المبحث إلى أهم الانعكاسات السياسية، وأكثرها تأثيرًا في الأمن الأوروبي، ولا يقدم تقييمًا لها، أي: من حيث عَدِّها مكاسب أم خسائر، أو من حيث عَدِّها تهديدات أم دعائم للأمن الأوروبي، بل مجرد انعكاسات ذات طابع سياسي، ومؤثرة في الأمن الأوروبي كما سبق التوضيح.

فيما يستعرض المبحث الثاني جوانب متعددة من الانعكاسات، التي تتعلق بالبعد الاقتصادي للأمن الأوروبي، إذ تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مهمًّا في مفهوم الأمن، وعلى الرغم من أن هذا الارتباط يرجع إلى قرون سحيقة، إلا أن التناول الأكاديمي لتلك الأبعاد (أي: الأبعاد الاقتصادية للأمن) يعد حديثًا نسبيًا، وينبني المفهوم الأوروبي للأمن في أحد أهم أركانه على الأبعاد الاقتصادية، كما تتسم الأبعاد الاقتصادية للأمن بسهولة قياسها؛ إذ إنه يمكن عَدُّ انعكاس محدد مكسبًا أو كإحدى

بإجراء عمليات في مناطق عدة، كما اضطلع بمهام إدارة الأزمات منذ عام 2000 وقام الآن بتطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، كما ساهمت جمعية اتحاد أوروبا الغربية بشكل كبير في تطوير ثقافة أوروبية حول الأمن والدفاع، وقد تم إغلاق المنظمة، ليضطلع الاتحاد الأوروبي باستلام مهامها في 2011.

الخسائر، حيث تظل المؤثرات الاقتصادية محايدة، تخضع إلى الأرقام والإحصاءات فقط (حال عدم التلاعب بهذه الأرقام وتلك الإحصاءات)؛ لذا: يشير هذا المبحث إلى عدد من الانعكاسات كخسائر اقتصادية، وإلى عدد آخر كمكاسب اقتصادية.

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية للثورات العربية على الأمن الأوروبي

تأثر الاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي بعدد من الانعكاسات المرتبطة بالأمن، حيث يهتم هذا المبحث بأهم تلك الانعكاسات، مثل: {صعود قوى اليمين الراديكالي، تعدد الاتجاهات في شأن التكامل الأوروبي، وتهديد منطقة "شنغن"، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تعاظم دور ألمانيا كأحد أقطاب الاتحاد الأوروبي، التقارب الأوروبي مع تركيا، مشكلات الأقليات، تغير الموقف من الثورات العربية، ضغوط المنظمات الدولية خاصة: الحقوقية، زيادة الاهتمام بالظواهر السياسية محل الدراسة، تراجع المبادرات الأورومتوسطية}، كما يوضح هذا الجزء من الدراسة ارتباط تلك الانعكاسات بالثورات العربية، وكيفية ومدى تأثيرها في الأمن الأوروبي.

1- تغيُّر الخريطة السياسية الأوروبية

شهدت أوروبا عددًا من الانعكاسات السياسية المهمة، بفعل التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، ويرى البعض أنها قد تؤدي –أو قد أدت بالفعل– إلى تغيُّر الخريطة السياسية الأوروبية. ويمكن تحديد أهم تلك العوامل في أربعة عوامل رئيسة هي: {صعود قوى اليمين الراديكالي، الانقسام السياسي في أوروبا وتهديد منطقة "شنغن"، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تعاظم دور ألمانيا كأحد أقطاب الاتحاد الأوروبي}.

أولًا: صعود قوى اليمين الراديكالي

بادئ ذي بدء: تجب الإشارة إلى أن المجتمع الأكاديمي –بصفة عامة– يواجه صعوبة في تحديد تعريف جامع مانع لليمين الراديكالي، إلا أنه يمكن تعريفه من ثنايا خصائصه؛ إذ تتسم تلك القوى بعدد من السمات المشتركة، والتي أهمها (الجابري، 2008، ص 47، 59):

- العداء للأجنبي.
- رفض الأقليات والتعددية الثقافية.
- الدفاع عن الهوية (الإثنو–وطنية).

- الدفاع عن التقاليد القومية والتاريخية.
- الدعوة إلى الحد من الهجرة.

وبصيغة أخرى يشير" كاس ميد" "Cas Mudde" إلى أسس أيديولوجية مشتركة لليمين الراديكالي، وهي:(Mudde, 2014, P. 98):

- الانتماء (إلى الوطن والقومية) "patriotism"
- العداء للأجنبي "xenphobia"
- النظرة الشيفونية إلى الرفاهية "welfare chauvinism"

وأما عن قوى اليمين الراديكالي في أوروبا، فقد عرَّفها بعض الأوساط العربية بأنها: "التيار المعادي للأجانب، ومن قلبهم العرب والأقليات وعلى رأسهم اليهود، " كما يرى الشوبكي" أن هذا التيار قد يصل إلى استخدام العنف؛ بهدف الحفاظ على التقاليد والأعراف والنزعة القومية (الشوبكي، 1994، ص 242)، كما تجب الإشارة إلى وجود اختلافات ليست بالقليلة ما بين مختلف قوى اليمين (الجابري، 2008، ص 47، 58).

ثم إنها تتعدد تصنيفات اليمين إذ لا يمكن حصر قوى اليمين؛ في اتجاه واحد، هذا، وتتخذ الدراسة تصنيف "مود كايز" لليمين، حيث يشير هذا التصنيف إلى أن اليمين الراديكالي يضم جميع الفاعلين سواءً أحزابًا سياسية أم من غير الأحزاب السياسية، إذ إن الفاعلين من غير الأحزاب السياسية يسعون -كالأحزاب السياسية- إلى تغيير شكل الحكومات، بل يهدفون إلى تغيير أنظمة الحكم أيضًا (Jones, 2016, P. 32).

كما تمثل مرحلة الثمانينيات من القرن المنصرم نقطة تحول جذري لدى قوى اليمين الراديكالي، حيث تصاعدت ملفات مثل: (الهجرة والاندماج) على قمة أولويات تلك القوى، وصارت الهجرة هي أكثر الملفات طرحًا ضمن أي فعالية سياسية لقوى اليمين، ولذا: فمن البدهي: أن تحتل ملفات الهجرة واللجوء أولويات البرامج السياسية لأحزاب اليمين الراديكالي في أوروبا؛ حيث شهدت تلك الملفات (الهجرة، اللجوء بل التطرف أيضًا) انعكاسات سلبية، تتضح في سياسات الهجرة واللجوء، سواءً في ثنايا البعد السياسي أم الإنساني، ولا تنحصر تلك الانعكاسات على الإقليم الأوروبي، بل امتدت لتخلق مناخًا عالميًّا يعادي الهجرة، وسياسات اللجوء المُتّبعة (الجابري، 2008، ص 50، 59).

هذا، ويطلق بعض المفكرين على أحزاب اليمين الراديكالية: "أحزاب ضد الهجرة"، حيث تجمع تلك الأحزاب على موقف موحد تجاه الهجرة؛ إذ تدعو إلى الحد من الهجرة، مشيرةً إلى خطر المهاجرين، ومكونة تصورًا لهم بأنهم يمثِّلون مشكلة مركبة من (الهوية، الحرية) فضلًا عن مشكلات اقتصادية مثل: البطالة، اللاأمن الاجتماعي، ولذا: فإن البعض يرى أن اليمين الراديكالي هو: مجرد خيار سياسي مضاد للهجرة (زغوني، 2014، ص 125).

كما إن عملية أمننة قضايا مثل: الهجرة واللجوء، في الأوساط الدولية والأوروبية (أي: طرحها في أجندة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، كأحد مظاهر انعدام الأمن)، تنتسب إلى أحزاب اليمين الأوروبية، ولذا: فإن تلك الأحزاب تعد أحد أهم الفواعل الأمنية (بتقة، 2013، ص 139). حيث يمثل الآخر –بالنسبة إلى تلك القوى– هاجسًا يسكن، ويعمل، وينجب في أوروبا (وفق تعبيرات بعض من قادة تلك القوى) (الشبكي، 2002 ص 188، 189)، وفي ظل تزايد معدلات الهجرة واللجوء إلى الأراضي الأوروبية، وانعكاس ذلك على المواطن الأوروبي على مختلف الأصعدة، خاصةً، الاقتصادية والاجتماعية من الانعكاسات، بدا خطاب قوى اليمين الراديكالي مناسبًا لعدد من المواطنين؛ إذ تطرح تلك القوى (اليمينية) حلولًا تبدو مناسبة لشريحة عريضة من الناخبين الأوروبيين.

ويركّز اليمين الراديكالي في خطابه على خطورة "نقل الفوضى"، والذي يشير إلى مخاوف أوروبية من انتقال اضطرابات الشرق الأوسط إلى الغرب، ويُشكِّل انضمام مئات المتطرفين من مختلف أرجاء أوروبا إلى تنظيمات إرهابية مثل: "داعش" عاملًا مُحفِزًا للخطاب نفسه، كما يركز اليمينيون الراديكاليون على الخطر الذي يمثله الآخر على" دولة الرفاه الأوروبية، فضلًا عن تصاعد المخاوف حول الهوية، والعادات، والتقاليد، بل الجنس الأوروبي. كما يؤكد هذا الخطاب أن الوافدين هم السبب الرئيس وراء تفاقم المشكلات الاقتصادية، على رأسها: البطالة، فمثلًا: بعد توحد ألمانيا 1989: استشرت ظاهرة البطالة في كل من فرنسا وألمانيا، ولم يكن لكل من "الحزب الجمهوري اليميني المتشدد" في ألمانيا، و"الجبهة الوطنية" في فرنسا، سوى تسويق حملات تؤكد إن الوافدين هم السبب الأساسي، إن لم يكن الوحيد وراء ذلك، وكذا: عدم احتياج شعوب دول أوروبا إلى أن تكون متعددة الثقافات (الجابري، 2008، ص 60).

في حين تتميز القوى اليمينية بوحدة وقوة الخطاب السياسي–الإعلامي وفعاليته، حيث صار الانتقاد العلني لوجود "الآخر" بشكل عام والمسلمين بشكل أكثر اختصاصًا فعلًا طبعيًّا ومشروعًا،

ويلقى قبولًا لدى المجتمع الأوروبي، مستغلةً مشاعر القلق وعدم الرضا لدى المواطنين، وقد شكّل هذا الخطاب الإعلامي مناخًا سياسيًّا أوروبيًّا معاديًا للغير، وذلك تحت مسمى: الدفاع عن القيم الليبرالية (زغوني، 2014، ص 126).

تركز الأحزاب اليمينية في فرنسا (على سبيل المثال)؛ بقيادة حزب "الجبهة الوطينة"؛ بزعامة "مارين لوبان"، تركز على الربط ما بين الهجرة المغاربية إلى الأراضي الفرنسية، وبين الإرهاب، خاصةً بعد أحداث "شارل إيبدو" عام 2015، كما ابتكر والد "مارين لوبان" وهو: "جون ماري لوبان" مؤسس الحزب، صورًا ساخرة من الأجانب والمهاجرين تنسب إليهم (أي: المهاجرون) مسؤولية ارتفاع نسب الجرائم، وتشير إلى "الغزو الثقافي" والتهديد الديني والثقافي للرجل الأبيض الفرنسي، كما تقدم الحركات اليمينية خطابًا متشددًا تجاه الوافدين أيضًا ، فقد قامت حركة "جيل الهوية" مؤخرًا، (في أبريل 2018) حدودًا رمزية؛ بهدف إغلاق ممر يستخدمه الوافدون؛ للوصول إلى الأراضي الفرنسية، قرب الحدود الإيطالية الفرنسية بمنطقة "كول دو ليشل" بجبال الألب، وهذا الخطاب لا يقتصر على فرنسا وحدها؛ فمثلًا في ألمانيا: نظمت حركة "أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب" أو"بيجيدا" مسيرة من (خمسة وعشرين ألف شخص) في مدنية "دريسدن" ضد المسلمين، على إثر أحداث "شارل إيبدو"(أحمد، لدمية، 2015، ص 206).

ومن ثم: أثبتت أحزاب اليمين الراديكالي في أوروبا؛ من خلال استطاعتها الاستحواذ على أعداد لا بأس بها من المقاعد التشريعية، وتقديم نفسها كبديل للأحزاب التقليدية، أنها قوة لا يستهان بها، وأنها جديرة بثقة الناخبين في المجتمعات الأوروبية (مثل: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، اليونان، السويد، النمسا، بولندا، المجر، الدنيمارك، هولندا)، وفي ظل النظام الانتخابي الأوروبي: صار من الصعوبة بمكان: أن تحقق الأحزاب التقليدية أغلبية مستقرة، أي: إن تلك الأحزاب التقليدية ليس لديها خيار، سوى أن تتعاون مع الأحزاب اليمينية الراديكالية (زغوني، 2014، ص 122)، بعد أن استطاعت مواكبة الاتجاهات السائدة لدى أفراد المجتمع الأوروبي بشكل عام، والتي عجزت القوى التقليدية عن مواكبتها، ولذا: يعود جزء من تقدم تلك الأحزاب إلى ما يمكن أن نطلق عليه: "التصويت العقابي" ضد الأحزاب التقليدية؛ تعبيراً عن حالة عدم الرضا لدى المجتمعات الأوروبية عن "استاتيكية" (عدم تقدم) الأحزاب التقليدية (زغوني، 2014، ص 128، 129).

وقد صار لأحزاب اليمين الراديكالي دور فعّال –لا يمكن إنكاره– في التأثير في التوجهات الأوروبية، سواءً على مستوى دول أوروبا منفردة، أم توجهات الاتحاد الأوروبي ككل (بتقة، 2013، ص 139)، بل تجاوز التأثير الحدود الأوروبية ليمتد إلى الولايات المتحدة، حيث يؤكد بعض الدراسات أن أوروبا قد أسست لشيطنة اللاجئين قبل الرئيس الأمريكي "ترامب" بزمن طويل، وأن ترامب –فقط– لديه الجرأة أن يعبر بكل صراحة عن العداء للوافدين، بطريقة لا يجرؤ سياسي أوروبي على القيام بها، وأن اليمين الراديكالي الأوروبي يمثل بذرة رفض الآخر، وها هو ذا: يؤدي دوره المنوط به مرة أخرى بإضافة شرعية على نهج "ترامب" (Rexhepi, 2017).

لقد مثَّلت الحركات/التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها: تنظيم "داعش" الوقود المحرك لصعود اليمين الراديكالي في أوروبا؛ ولذا: فإن صعود أحزاب اليمين (أو قوى اليمين بشكل عام) لا يشير إلى نجاح قاطع، بقدر ما هو فشل للأحزاب/القوى التقليدية، في مواجهة انعكاسات الأحداث (سواءً المحلية أم الدولية)، فضلًا عن استغلال تلك الأحداث كعوامل محفزة لذاك الصعود، ومع ذلك: لا يمكن إنكار قوة تأثير تلك القوى، وبلورة خطاب إعلامي فعّال (أحمد، لدمية، 2015، ص 206).

ثانيًا: تعدد الاتجاهات في شأن التكامل الأوروبي

تقف التهديدات السابق الإشارة إليها حجر عثرة في تحقيق التكامل الأوروبي؛ إذ يضطر بعض الدول الأوروبية إلى إعادة فرض الرقابة على حدودها؛ على أثر تلك الانعكاسات والتهديدات، وهو ما يعده بعض المحللين بداية انهيار "منطقة شنغن"، يقول "دونالد توسك" "Donald Tusk" رئيس المجلس الأوروبي (منذ ديسمبر 2014)، ورئيس الوزراء البولندي السابق في السياق نفسه: إن أوروبا تحتاج إلى تكثيف/زيادة الجهود لتأمين حدودها، كما إنها لا تستطيع الاعتماد على مصادر خارجية، وإن عدم حماية الحدود الخارجية قد يؤدي إلى أن تصير الشنغن تاريخًا (Usenko, 2016, P. 11).

حيث يتضح مما سبق أن التوقعات تتزايد في شأن إعادة النظر حول "اتفاقية شنغن"، وهو ما يطرح تساؤلات حول ماهية "الشنغن"، وكيفية تأثرها بمجريات الأحداث، وما يترتب على إعادة النظر في الاتفاقية، أو إلغائها بالكامل.

فالـ "شنغن" تُعد نمطًا لتنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية المؤقعة على الاتفاقية، وهي باختصار: اتفاق لإلغاء الضوابط الحدودية بين الدول الأوروبية المنضمة، مما يعني: إمكانية السفر بكل حرية، من دون إظهار جواز السفر، أو تأشيرة دخول إلى الدولة الأخرى في أغلب الأحوال، ولذا:

تتعالى الأصوات الناقدة لسيطرة المؤسسات الاتحادية الأوروبية على القرارات الوطنية إلى لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعلى رأس تلك الأصوات: القوى اليمينية الراديكالية في أوروبا، التي تسعى إلى هدم إنجازين من أهم إنجازات الدول الأوروبية قاطبة، من خلال: تفكيك الاتحاد الأوروبي، وإلغاء عملة اليورو(UCARER, 2001, P. 294, 295) (https://goo.gl/pBTZMT) .

وفضلًا عن هذا فقد ظهرت استجابات/ردود أفعال أوروبية مترددة تجاه الظواهر محل الدراسة، تشير إلى الانقسام حولها، بأن يمكن القول: إن أوروبا قد انقسمت إلى معسكرين رئيسين، يتبنى الأول توجهًا إنسانيًّا بقيادة ألمانيا، ويرى هذا المعسكر أن تحويل سفن البحث/الإنقاذ هو أقل ما يمكن تقديمه؛ للحد من المآسي الناجمة عن "رحلات الموت" التي يقوم بها اللاجئون، وأما المعسكر الآخر فيرى أنه يجب اتّخاذ إجراءات أكثر حزمًا تجاه اللجوء والهجرة، وأن منح وضع اللاجئ لمن يصلون إلى أراضي دول المصب يمثل مكافأة كبيرة لهؤلاء اللاجئين، وتقود هذا الفريق بريطانيا، التي توجهت بنداء إلى "الأمم المتحدة"؛ بإصلاح/تعديل التعريف القانوني الدولي للجوء ووضع اللاجئ، كما تقوم بدعم البلدان التي تتحمل عبء اللاجئين، حتى من خارج أوروبا، وتؤيد الاتفاق الأوروبي مع الجانب التركي (الذي سوف يتم تناوله فيما هو قادم)، حيث يؤكد هذا الفريق –من وجهة نظره "الإنسانية"– أن التدخل الإنساني –إن جاز التعبير– قد أدى إلى تفاقم المآسي الإنسانية، وليس العكس(HARDING et al., 2015) (الجابري، 2008، ص 60).

ويمكن توضيح الاختلاف بشأن التكامل الأوروبي من منظور آخر؛ إذ أثار اجتياح المهاجرين واللاجئين من منطقة الشرق الأوسط لأوروبا، الجدل حول إعادة تنظيم أو توزيع الأعباء الخاصة بتلك الملفات، وكما يقاوم بعض دول الاتحاد الأوروبي ضد فرض حصص إلزامية على دول الاتحاد، وبشكل خاص: دول شرق أوروبا؛ إذ إن اختلاف المصالح وعدم تعميق المسؤولية المشتركة، قد جعلا دول جنوب أوروبا (أو الدول التي يمكن أن نُطلِق عليها: "الدول التي على خط الأزمات")، وخاصةً: (اليونان وإيطاليا وإسبانيا)، تتحمل الجزء الأكبر من الأعباء المترتبة على تزايد التدفقات نحو أوروبا(Carrera et al., 2015, P. 13)؛ إذ تتعامل الدول الأخرى من منظور أمني، كما تتبع أسلوبًا انتقائيًّا في مواجهة تلك التدفقات، وهو ما يخلق انقسامات ما بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، حيث لا يكمن الانقسام في الآراء وفق التقسيم السابق –والذي سوف يتم التطرق إليه بشيء من التفصيل لاحقًا– وحسب، بل إن الاختلاف في المصالح أو الرؤى موجود ما بين مختلف الجهات

المعنية (من دوائر حكومية داخل الدول، والحكومات نفسها، والمنظمات غير الحكومية، فضلًا عن اختلافات المصالح ما بين كلٍّ من دول المنبع، والعبور، والمصب) (بتقة، 2013، ص 2013).

هذا، ويرجع تعدد الاتجاهات الأوروبية إلى اختلاف المصالح لدى أطراف الاتحاد الأوروبي، وفي ظل زيادة تعقّد ملفات (الهجرة واللجوء والتطرف والإرهاب)، واتّخاذ الدول الأوروبية مواقف متباينة تجاهها، صار التكامل الأوروبي مُهدَّدًا بعدم الاستمرار، إن لم يكن: الانهيار، فعلى سبيل المثال: يعترض المستشار النمساوي "فيرنر فايمان" على عدم امتثال المجر لقواعد "دبلن"؛ لمجرد أنها لا تعمل بشكل جيد، ويؤكد ضرورة التزام القوانين والاتفاقات المبرمة، كما انتقض بناء المجر أسلاكًا شائكة على الحدود الصربية، والسماح للمهاجرين بالسفر بسهولة(سليمان، 2016، ص 35).

ويبدو الاتحاد الأوروبي عاجزًا –إلى حد كبير– هنا، عن إيقاف التدفقات القادمة إلى أراضيه، كما لم يستطع أن يقوم ببلورة سياسة استقبال مشتركة للمهاجرين واللاجئين، وتوزيع الأعباء بين أعضائه بشكل أكثر عدلًا، حيث تقوم الدولة منفردة باتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة، (مثل: إقامة حواجز حدودية) (سليمان، 2016، ص 35)، في حين تصير تلك الإجراءات غير فعّالة في ظل تطبيق اتفاقية الشنغن؛ إذ يمكن للاجئين أن يسلكوا طرقًا أخرى في إطار منطقة شنغن، ما يمثل خطرًا على المنطقة؛ إذ إن تلك الدول قد ترى في الاتفاقية أحد مداخل تلك التهديدات (اللجوء، الهجرة، الإرهاب، التطرف)، وهو ما قد يؤدي إلى تحطيم منطقة شنغن بأكملها، وأخيرًا: تجدر الإشارة إلى القيمة الرمزية للشنغن؛ إذ إن هذا الانجاز ليس فقط تعبيرًا عن مكاسب متبادلة بين الأطراف، وإنما يعد أحد أهم ركائز البيت الأوروبي الموحد، إن لم يكن أهمها (Balanche, 2016).

ثالثًا: انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

بعد سيطرة "حزب الاستقلال" على المجلس التشريعي الأقدم في العالم، صارت أعرق ديمقراطية (بريطانيا) تمثل إحدى العقبات أمام أحد أهم الفواعل الدولية، في طريق تحقيق النسق الدولي متعدد الأقطاب المنشود؛ وذلك بسبب انسحابها (أي: بريطانيا) من أو استقلالها عن الاتحاد الأوروبي، بعد الاستفتاء الذي جرى في منتصف عام 2016، الذي عبَّر من خلاله أغلب البريطانيين عن رغبتهم في التعبير عن تأييدهم لاستقلال دولتهم عن الاتحاد الأوروبي، وإعطاء الثقة إلى القوى المروجة لذلك، التي ركزت في خطابها على العبء الذي يمثله اللاجئون والمهاجرون على الاقتصاد البريطاني، وما سوف يترتب على ذلك من ضغوط مختلفة، وتهديدات للأمن البريطاني، ولذا: جاءت نتيجة الاستفتاء

في صالح قوى اليمين في بريطانيا، مؤيدة لانسحابها من الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يدعم التصاعد المتنامي في قوة هذا القطب، بالمفهوم الشامل للقوة (ASTHANA, 2017).

إذ يرى بعض المحللين أن بريطانيا تجنبت أسوأ أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، في حين يرى محللون آخرون أن قرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمثل صدمة على الصعيدين: السياسي والاقتصادي، فضلًا عن الاجتماعي؛ إذ إن تأثيره سوف يكون طويل الأمد، كما يشير هؤلاء إلى أن هذا القرار سوف يهيمن على الحياة الوطنية في بريطانيا لأعوام عشرة على الأقل، ويؤكد المحللون السياسيون والخبراء الاقتصاديون كذلك أن بريطانيا هي: الطرف الأكثر تحقيقًا للخسارة في هذا الموقف، الذي يعبر عن موقف خسارة متبادلة (lose–lose situation)(DUNT, 2016, P. 9–11)، إلا أن هذا ليس مربط الفرس في هذه الدراسة؛ إذ إن الدراسة تتناول التأثيرات في الأمن الأوروبي، وليس البريطاني.

فبريطانيا تُعَد أحد أهم الفاعلين السياسيين الدوليين على مستوى النسق الدولي؛ إذ إن بريطانيا ذات نفوذ سياسي قوي، خاصةً في منظمة الأمم المتحدة، كما إن بريطانيا تعد أعرق الديمقراطيات على مستوى العالم، وعليه: يستدعي انسحاب بريطانيا أن يعيد الاتحاد الأوروبي النظر في آليات اتّخاذ القرار داخل مؤسساته، فَقَدْ فَقَدَ الاتحاد الأوروبي بخروج بريطانيا –أيضًا– شريكًا قويًّا في مواجهة الانعكاسات الدولية الراهنة، وعلاوة على ذلك، فإن خروج بريطانيا يعد أكبر دلالة على قوة تيار اليمين الراديكالي، وتمكنه من إيصال فِكَرِهِ إلى أكبر شريحة ممكنة من شعوب الدول الأوروبية، وأنه بديل قوي، قادر على القيادة، وتحقيق ما عجز غيره عن تحقيقه، كما أثبت الانسحاب مدى شدة التغيرات التي قد يحدثها هذا التيار، ليس على الإقليم الذي ينتمي إليه فحسب، بل على مستوى النسق الدولي بأكمله، وقد مثّل قرار الانسحاب خيبة أمل للشعوب الأوروبية جمعاء، إزاء التكامل الأوروبي المنشود، كما عبر عن شعبية قوية لقوى اليمين الراديكالي في أوروبا (خاصةً في ظل بعض التنبؤات بانتشار عدوى استفتاءات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي)، والتي قد تكون شعبية مؤقتة، ولكن الشيء الأكيد هو: أن تلك القوى حققت تقدمًا قويًّا إثر الثورات العربية، أثبتت من خلاله –على أقل تقدير– أنه لا يمكن إنكار دورها في رسم المشهد السياسي الأوروبي (HANCOCK,et al., P. 19–21).

إذن، فقد أعادت مسألة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي طرح إشكالية تعريف الهوية الأوروبية، أو بالأحرى: النزاع الفكري السياسي في شأن جدوى التكامل الأوروبي في كيان سياسي

واحد؛ لمواجهة عدد من التحديات والصراعات السابقة، والحالية، والمحتملة، في مقابل التمسك بوجود الدولة القومية ذات السيادة الكاملة (غير المنقوصة) –إن جاز التعبير–، حيث يشير هذا الحدث (انسحاب بريطانيا) إلى بعض المبالغات في شأن تكوين هوية وطنية، تنصهر فيها الهويات (القوميات) الأوروبية جمعاء (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 6).

وهذا في الوقت الذي تشير فيه التحليلات السياسية للمسألة البريطانية، وتأثيرها في الأمن الأوروبي، إلى أن انعكاسات الثورات العربية لا تزال ممتدة، وقد تدفع الاتحاد الأوروبي إلى اتّخاذ إجراءات مثل التي قامت بها بريطانيا مسبقًا، وتطبقها خارج إطار الاتحاد الأوروبي؛ إذ إنه من الواضح: أن الجانب الأوروبي يقوم الآن بإجراءات تجاه ضبط مسألة اللجوء، وكذلك: الهجرة ، كما يجري مزيدًا من الجهود المشتركة؛ لإغلاق المتوسط "وبحر إيجة"، وإعادة التوطين، وهي الإجراءات نفسها التي نادت بها بريطانيا تجاه تلك القضايا، وكذا: فإنه من الممكن: ألا تنضم بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن يبدو أن الاتحاد الأوروبي نفسه ينضم –بصورة أو بأخرى– بشكل سريع إلى بريطانيا، أي: إن الخريطة الأوروبية بأكملها تشهد طورًا جديدًا من التغيّر أو التحول، أو ما يمكن أن نطلق عليه: بلورة لنسق إقليمي جديد(Travis, 2017).

رابعًا: تعاظم دور ألمانيا كأحد أقطاب الاتحاد الأوروبي

ساهمت الانعكاسات السابقة الإشارة إليها، في تغير صورة ميزان القوى، على مستوى النسق الإقليمي الأوروبي، وهو ما يتيح الفرصة لعدة قوى إقليمية؛ لتصدرها النسق الأوروبي، مُستغِلة التغيرات السابقة الإشارة إليها؛ لتعزيز قوتها الإقليمية.

إذ تسعى ألمانيا إلى تصدر المشهد في أوروبا، في مواجهة إحدى أهم الأزمات التي قد تعصف بالاتحاد الأوروبي، خاصة بعد انسحاب بريطانيا؛ وذلك لتحقيق مجموعة من مصالحها القومية، وفي هذا الصدد: أعلنت ألمانيا إلغاء العمل باتفاقية "دبلن" فيما يختص باللاجئين السوريين، وفتح الحدود أمام هؤلاء اللاجئين، في ظل سعيها إلى قيادة النسق الإقليمي من جديد، والاستفادة بأقصى شكل ممكن من تلك الأحداث، سواءً من الوافدين كأحد عوامل الإنتاج، أم بهدف تصدّر المشهد الأوروبي خارجيًّا، أم كوسيلة ضغط رابحة، أم غيرها من المصالح التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك(DERNBACH, 2015).

حيث أكدت المستشارة الألمانية "ميركل"؛ من خلال تصريحاتها المتتابعة حول اللجوء، أن تحدي اللجوء مستمر لفترة غير قصيرة، وأن على دول الاتحاد الأوروبي قبول أعداد أكبر من طلبات اللجوء، وكذا: إعادة توزيع اللاجئين وفقًا للقوة الاقتصادية والإنتاجية لكل دولة، وتشير إلى ضرورة وجود اتفاق أوروبي حول كيفية إدارة الأزمات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، كما صرّحت أنه: "إذا فشلت أوروبا في حل أزمة اللاجئين، فإن ما يربطها بالحقوق المدنية العالمية سيضمحل وينقطع" (LICHFIELD, 2015)، وذلك في إطار حرصها على تصدر المشهد الأوروبي، في مواجهة إحدى أهم الأزمات، التي قد تعصف بكيان الاتحاد الأوروبي من الأساس(HARDING, 2015).

وقد سعت إدارة المستشارة ميركل إلى لعب دور قيادي أكبر في الاتحاد الأوروبي، خاصةً بعد انسحاب بريطانيا، فعلى سبيل المثال: اتخذت ألمانيا موقفًا قويًّا تجاه تدعيم الاتفاق، ما بين الاتحاد الأوروبي وبين تركيا، في شأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتهريب البشر، حيث رأت ألمانيا أن الاتفاق سوف يساعد في مواجهة تلك الملفات، كما إنها قد قدمت إغراءات للجانب التركي في نفس الصدد، وقد عبّرت ميركل عن ذلك بقولها: "إنه لجهد شاق، لكنه يستحق الجهد" (https://goo.gl/1uo1NZ)، وإن أوروبا لديها العديد من الأسباب؛ للعمل بشكل وثيق مع تركيا، ولكن أساس المفاوضات هو: استبدال الهجرة غير الشرعية بالهجرة القانونية، وليس هذا فحسب، بل دافعت المستشارة الألمانية عن تركيا بتصريحها: أن تركيا تؤوي الكثير من اللاجئين، في حين لا تتلقى الدعم الكافي، ولذا: على الاتحاد الأوروبي تخفيف العبء عن تركيا (FERRY, et al., 2016).

ثم إن ألمانيا قد انتقدت السياسات المعادية للآخر، فمثلًا: صرحت "ميركل" بقولها: "إذا بدأنا بالقول: لا أريد مسلمين، فهذا لن يكون جيدًا"(ENGLAND, 2016). وكذلك: استفادت ألمانيا من تجربة فرنسا مع حزب الجبهة الوطنية، الذي يمثل اليمين الراديكالي في فرنسا، حيث تجاهلت فرنسا الحزب لفترة طويلة، إلى أن صار أحد أقوى الأحزاب الفرنسية (إن لم يكن أقواها بالفعل)، ولذا: تتعامل ألمانيا ميركل مع حزب "البديل من أجل ألمانيا" بشيء من الحرص، وتعمل على احتوائه، وتقريب وجهات النظر. والأهم: أن ألمانيا ميركل لا تزال لديها القدرة على إيصال آرائها عن طريق خطاب إعلامي قوي وفعّال (مباشر، 2016، ص 369).

2- التقارب الأوروبي التركي

تشير مواقع السكان المعرضة أو الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار والطرق المحتملة للهروب، فضلًا عن أنماط الهجرة السابقة، علاوة على توجهات اللاجئين لمغادرة تركيا (إذ يعد اللاجئون تركيا مجرد معبر إلى الاتحاد الأوروبي)، وأخيرًا: موقف تركيا من تلك الأحداث، يشير كل ذلك إلى إنه يمكن التوصل إلى أن القتال في شمال غرب سورية في ظل سيطرة ما يشاع أن يطلق عليه: "الجيش السوري الحر" على أجزاء من "إدلب"، وسيطرة "داعش" على عدد من الأراضي شرق حلب، نجد أن التوقعات تدعم احتمالات استقبال أوروبا أعدادًا مهولة من اللاجئين والمهاجرين، والتي تعدت –بالفعل– الألف ألف في عام 2016 وحده(ICDUGA, 2015, P. 2, 7).

ففي الثامن عشر من مارس عام 2016 عقد كلٌّ من الاتحاد الأوروبي وتركيا اتفاقًا؛ بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر، بموجب الاتفاق: تلتزم تركيا باستقبال المهاجرين الوافدين إلى الجزائر اليونانية، الذين يتم التأكد من انطلاقهم من تركيا، فضلًا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة المهاجرين غير السوريين إلى دولهم الأصلية، في حين يتم إيواء السوريين الذين تتم إعادتهم في مخيمات تركية، ويتم إرسال لاجئ سوري واحد مسجل في تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ مقابل كل فرد سوري معاد إليها، كما يلتزم الاتحاد الأوروبي بتكفل جميع مصاريف عمليات التبادل وإعادة القبول(KANTER & HIGGINS, 2015).

كما قد قامت تركيا بإغلاق حدودها البرية مع سورية؛ لتطبيق الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، وأشارت التوقعات المبدئية للمرحلة الأولى من تطبيق الاتفاق، إلى أن عدد السوريين في عملية التبادل يصل إلى (72 ألف شخص)، حيث تضاءلت بالفعل أعداء المهاجرين غير الشرعيين –إثر الاتفاق– سواء برًّا أم بحرًا، كما انخفضت معدلات ضبط المهاجرين عن طريق البر إلى النصف (من حوالى 1500 شخص/شهر إلى حوالى750 شخصًا/شهر)، وكذا: انخفضت معدلات ضبط المهاجرين عن طريق البحر (وتحديدًا بحر إيجة، الذي يربط ما بين تركيا وبين الاتحاد الأوروبي) إلى ما يقارب الثلث، حيث كان معدل الضبط حوالى 300 مهاجر/ يوم، وصار 415 مهاجرًا/12 يومًا، وتلك المعدلات تم تحقيقها بعد أيام قليلة من عقد الاتفاق (KANTER & HIGGINS, 2015).

في حين يحتاج الاتحاد الأوروبي مساعدة تركيا في تحديد اللاجئين الحقيقيين (خاصة السوريين)، ومنع المهاجرين الاقتصاديين، حيث صار جزء من تدفق اللاجئين إلى أوروبا متوقفًا على

الجانب التركي، أي: إن الاتحاد الأوروبي عليه أن يقوم بتحسين علاقاته بتركيا، التي يحتاج إليها لفترة ليست بالقصيرة، وإلا لما لجأ إلى خيار عقد الاتفاق معها أساسًا (السكري، 2016، ص 570، 658).

وقد كان أن تغاضى الاتحاد الأوروبي عن إدانات الوكالات الإنسانية لتركيا، وأجل جميع النقاشات في شأن حقوق الإنسان في تركيا، كما صارت قوى أوروبية (تمثل أحد أهم أقطاب الاتحاد الأوروبي، وتسعى إلى قيادة النسق الإقليمي الأوروبي، خاصةً بعد خروج بريطانيا)، بل دولية تتقرب للجانب التركي، مثل: اعتراف ميركل بأن الاتفاق سوف يساعد الاتحاد الأوروبي، وأنه على الاتحاد الأوروبي تقديم إغراءات لضمان استمراره (السكري، 2016، ص 684، 685).

وقد أشار "جيرالد نوس" "Geralg Knaus" رئيس مبادرة استقرار أوروبا في برلين أيضًا، إلى أنه بدون هذا الاتفاق أو ما يشابهه: سوف تتزايد معدلات غرق اللاجئين، وغيرها من الانتهاكات، وغير ذلك من عواقب عدم إقامة علاقات جيدة مع تركيا، كما وصف "دونالد توسك" " Donald Tusk" رئيس المجلس الأوروبي تركيا بـ"الشريك الاستراتيجي" في قضايا، مثل: مكافحة الإرهاب، والحرب الأهلية في سورية، ومن جهة أخرى: أشارت تركيا إلى ضرورة تنظيم الهجرة، وليس الهجرة غير الشرعية، وقد صرّح "أوغلو" أن تركيا تعمل على منع التدفقات حتى انتهاء الأزمة (المقصود: انتهاء الصراع في سورية).

ومن ثم: تعهد الاتحاد الأوروبي لتركيا بتسريع المفاوضات حول إتاحة سفر مواطني تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة، وكذا: العضوية في الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن مثل تلك التعهدات لا يعني: التنفيذ الفعلي، خاصة في ظل العلاقات الأوروبية- التركية المعقدة، إلا أنها تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي مضطر إلى التصريح بمثل تلك التعهدات، في ظل احتياجه إلى تركيا وفق الاتفاق(السكري، 2016، ص 666، 667)، حيث توقع الاتحاد الأوروبي عدم جدية تركيا في تنفيذ الجانب المنوط بها تنفيذه من الاتفاق، على عكس شركاء آخرين (المغرب على سبيل المثال)، يأخذون الالتزامات القانونية المختلفة تجاه الاتحاد الأوروبي على محمل الجد، خاصة: الشركاء الذين يعتمدون على التجارة الأوروبية بقدر كبير(بوروبي، 2014، ص 99)، وهو ما لا يمكن أن ينطبق على الجانب التركي، ولذا: فإن مدى سريان الاتفاق واستمرار العلاقات بين الطرفين يتوقفان على عوامل عدة (سياسية واجتماعية وثقافية)، وهي عوامل يمكن الوقوف على أبعادها بالتحليل، ولكن

تظل العوامل الفيصلية، والتي تحدد بشكل كبير شكل وديمومة العلاقات، هي الانعكاسات التي تترتب على أحداث كبرى على المستوى الدولي، مثل: الثورات العربية، أو غيرها من الأحداث ذات التأثيرات المشابهة(Balanche, 2016).

3- تنامي الضغوط السياسية

يشكل اللاجئون والمهاجرون غير الشرعيين مشكلة أوروبية، تهدد الاتحاد الأوروى في عقر داره؛ إذ إن التأثيرات الديموغرافية والسياسية والاجتماعية لتزايد التدفقات، فضلًا عن الواقع السكاني لأوروبا (من ربط النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والمشكلات الديوغرافية، والتركيز على مشكلات الاندماج)، يؤديان إلى خلق مشكلات سياسية عدة، من أهمها: مشكلات الأقليات؛ إذ صارت أوضاع الأقليات في العالم الغربي أكثر سوءًا، حيث تم فرض المزيد من القيود على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل الإنسانية، كما يتم أيضًا وضع شروط مستحيلة، أو على أقل تقدير: تعجيزية حول " هجرة الآخر" والتجنس(بتقة، 2013، ص 54، 56).

كما إن قضايا مثل الأقليات (وغيرها من القضايا) ذات صلة وثيقة بالاستقرار السياسي، لذا: يجب أن يتم تقنينها/ معالجتها بشكل منهجي؛ لتحقيق الاستقرار (التعايش السلمي)(غليون، 1979، ص 79)، ولذا: فإن عدم ترشيد السياسة العامة بهدف مواكبة الانعكاسات المترتبة على الثورات العربية، سوف يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، حيث يمثل ترشيد السياسات العامة مفتاح الاستقرار، وفق نموذج "هوغوود وغان" للعملية السياسية، الذي يقدم إطارًا لفهم العملية السياسية، ووفق هذا النموذج: يعد هوغوود عملية ترشيد السياسة العامة عملية مستمرة، وضرورية لضمان الاستقرار السياسي، ولذا: فإن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى معالجة الإشكاليات المتعلقة بالأقليات، التي تهدد الاستقرار السياسي المنشود(تانسي، 2012، ص 356، 357).

فقد بدا الموقف الأوروبي تجاه الأحداث الإقليمية في المنطقة العربية، في الشهور الأولى من الفترة البحثية، بدا متأثرًا ببعض ما يُطلق عليه إعلاميًّا: " إلهام الثورات العربية"، أو: "نظرية أثر الدومينو"؛ إذ كان التوتر والقلق واضحين، خلال تصريحات قادة دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي حيال الثورات العربية، خاصة في ظل امتداد مظاهرات في كلٍّ من (البرازيل، تايلاند، السودان، تركيا، المكسيك، فنزويلا، أوكرانيا) (YORK, 2012, P. 37)، وعلى الرغم من أن الأوضاع السياسية والاجتماعية في أوروبا تختلف إلى حد كبير عن تلك الدول، إلا أن أثر ذلك كان واضحًا، خاصة فيما

تعلق بالموقف الأوروبي من بقاء الرئيس السوري: "بشار الأسد" في سورية، إلا أن هذا الخطاب السياسي الأوروبي حيال الثورات العربية بشكل عام، وسورية بشكل خاص، قد تغير (في منتصف وأواخر الفترة البحثية)، إذ حيث تم حصر الواقع السوري ما بين خيارين لا ثالث لهما، هما: "بشار الأسد" أو تنظيم "داعش"، وبالطبع، أوروبا والغرب بصفة عامة يفضلون "الأسد" على "داعش"، ولذا: يوحي الخطاب الإعلامي الأوروبي بأن السوريين يفرون من داعش –وإن كان هذا صحيحًا بقدر كبير–، إلا أنه قد تم التغافل عن السبب الرئيس للأزمة بشكل تام، أي: إن اللهجة الأوروبية السائدة حيال بقاء "الأسد" قد تغيرت بالكامل؛ بغرض أن يعود اللاجئون إلى ما توجهوا إلى خيار اللجوء بسببه.

وكان أن تضاعفت تدفقات اللاجئين إلى أراضي الاتحاد الأوروبي في العامين الأخيرين خلال الفترة البحثية، وهما: (2015، 2016)، إلى حوالى (1257000، 1204000 طالب لجوء) على الترتيب، بعد أن كانت ما يقارب (560000 طالب لجوء) في عام 2014،(Eurostat, 2017, https://goo.gl/gKQyuy, https://goo.gl/w7ygNr) ولهذا: فإن المعدلات غير المسبوقة تفسر بوضوح مدى حدة انعكاسات الثورات العربية على الأمن الأوروبي بشكل عام، وعلى الأبعاد السياسية والاقتصادية للأمن بشكل أكثر اختصاصًا، وفي ظل تلك التدفقات الهائلة لأشخاص يخوضون رحلات محفوفة بالمخاطر، والتي يطلق عليها: "رحلات الموت"، وفي ظل الموقف الأوروبي من تلك التدفقات، يقع العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل: {الدوريات الحدودية لوكالة "فرونتكس، الاتفاق مع تركيا (اتفاق مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر)، تخلّي بعض الدول عن التزاماتها بقبول عدد من طلبات اللجوء، تفكيك المخيمات، وترك اللاجئين في الغابات، سن قوانين ضد اللاجئين (كما في الدنيمارك)، توجيه اللاجئين الجدد إلى أماكن بعيدة، أو حادثة "لامبيدوزا" 2013، وغيرها، وغيرها، وغيرها من الانتهاكات} .(Carmel, et al., 2011, P. 91)

هذا، كما تعد الفواعل من غير الدول شريكة في إدارة ملفات اللجوء والهجرة، وذلك وفق البعد الخارجي للسياسة الأوروبية للهجرة، ووفق النهج العالمي للهجرة وغيرهما، ثم إنه في ظل استمرار ما تؤول إليه أوضاع المهاجرين في البحار، والانتهاكات المستمرة في حقهم، تقوم تلك الفواعل بالضغط المستمر على الاتحاد الأوروبي، وهو نفس الخطاب الذي يتبناه بعض أقطاب الاتحاد الأوروبي نفسه،

فعلى سبيل المثال: صرحت المستشارة الألمانية "ميركل" بأنه: "إذا أخفقت أوروبا تجاه قضية اللاجئين، فإن سياستها الوطيدة بحقوق الإنسان ستفقد معناها" (بتقة، 2013، ص 146).

وقد تأثر الاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي أيضًا بالثورات العربية؛ إذ لوحظت زيادة الاهتمام بالظواهر على الدراسة (اللجوء، الهجرة، التطرف، الإرهاب)، كما إن الاتحاد الأوروبي لم يعد يعتمد بشكل قوي على المبادرات الأورومتوسطية كالسابق، حيث تراجعت الشعارات والمبادرات الاستراتيجية، التي تبناها الساسة الأوروبيون بعد الثورات العربية مباشرة، وذلك على الرغم من إطلاق "سياسة الجوار الأوروبية المتجددة" في عام 2011، وأيضًا: "الشراكة من أجل الديمقراطية والتشارك في الرفاه في جنوب المتوسط"، وغيرها من المبادرات المُحدَّثة أو المستحدثة، ولكن صار من الصعب بعد بضعة أعوام: تحديد أي ملامح مميزة لتلك المبادرات أثناء التطبيق، بل إن طرحها أو حتى مجرد ذكرها، صار شيئًا نادر الحدوث (أسمهان، 2013، ص 327–329)، كما لوحظ أيضًا أن دولتين من دول الاتحاد الأوروبي وهما: (المجر وبولندا) تتجهان إلى تبني نماذج ديمقراطية غير ليبرالية (وفق تعبير سياسيين أوروبيين)، كأحد الانعكاسات الأمنية السياسية المهمة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعظيم المكاسب الممكنة من وجود اللاجئين على أراضيه، ليس على الصعيدين: الاقتصادي والثقافي فقط، بل السياسي أيضًا كما سبق التوضيح (Matthijs, 2017).

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للثورات العربية على الأمن الأوروبي

يوضح هذا المبحث أهم الانعكاسات الاقتصادية للثورات العربية على الأمن الأوروبي، حيث إن العلاقة ما بين الاقتصاد وبين الأمن مستمرة، وتتزايد عمقًا بتغير العصور، كما تتنوع انعكاسات تلك العلاقة على أرض الواقع، وهنا: تجب الإشارة إلى أن هذا المبحث يقع في نطاق عام لكلٍّ من علمي الاقتصاد والسياسة (علم اقتصاد السياسة)،[4(*)] فعلى الرغم من أن التناول سياسي، فقد يبدو عليه الطابع الاقتصادي، وذلك يرجع إلى طبيعة الموضوع ، ولكن بهدف سياسي، ولذا: فإن الإشارة في هذا الموضع واجبة؛ لتبرير وضوح البعد الاقتصادي، في سياق التناول السياسي(Gilpin 1987, P. 11).

ولأن الانعكاسات الاقتصادية تعد أحد العوامل الفيصلية لتجديد الموقف الأوروبي، تجاه الثورات العربية والظواهر محل الدراسة، فإن هذا المبحث يفسر عوامل عدة، تتعلق باختلاف المواقف

(*) يختص علم اقتصاد السياسة بدراسة تأثير العوامل الاقتصادية في مختلف أبعاد العلوم السياسية، ومنها: العلاقات الدولية.

الأوروبية في شأن الظواهر محل الدراسة، ويفسر أيضًا حالة التردد حول الإجراءات المتبعة لمواجهة تلك الظواهر. كما يتناول المبحث الانعكاسات الاقتصادية للثورات العربية، سواءً المباشرة أم غير المباشرة، ويوضح التأثير النهائي لها؛ وذلك من خلال محاور أربعة،

يتناول المحور الأول التأثير في أمن الطاقة الأوروبي، حيث يمثل أمن الطاقة أحد أهم الجوانب الأمنية، التي يجب أن تضعها الفواعل الدولية في أولوياتها، كما إن أمن الطاقة يعد جزءًا من البعد الاقتصادي للأمن؛ إذ يتعلق بالإنتاج المحلي، الذي ينعكس على جميع المجالات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهو ما ينعكس على قوته كفاعل دولي، حيث يتناول هذا الجزء من الدراسة أهمية أمن الطاقة، وأهمية منطقة المتوسط كأحد أهم مصادر أمن الطاقة الأوروبي، والموقف الأوروبي من إمدادات الطاقة، وما يترتب عليه من التبعية الطاقوية إلى الاتحاد الأوروبي، وأخيرًا: الاستراتيجية الأوروبية للطاقة التي تسعى إلى التحرر من حالة التبعية، والإجراءات المرتبطة بذلك.

ومن ثم: يوضح المحور الثاني التأثير الناتج عن تزايد التدفقات المتجهة نحو دول شمال المتوسط، وغيرها من الضغوط، في الاقتصاديات الأوروبية؛ إذ تزايدت حدة الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاتحاد الأوروبي (أو بعض أعضائه) مسبقًا؛ نتيجة تلك الضغوط، التي أثرت -بطبيعة الحال- في العلاقات مع دول جنوب المتوسط، كما أثارت الجدل حول التكامل الأوروبي.

كما يشير المحور الثالث إلى الخسائر الاقتصادية المترتبة على الثورات العربية، والتي تتم الإشارة إليها في الخطابات الأوروبية غالبًا، عند تناول أيٍّ من الملفات المتعلقة بالظواهر محل الدراسة؛ إذ إن قوى اليمين الراديكالي -على سبيل المثال- تركز في خطاباتها دائمًا على الخسائر الاقتصادية المترتبة على تزايد معدلات الهجرة واللجوء، وعلاقاتها بالتطرف والإرهاب.

وأخيرًا: يتناول المحور الأخير أهم المكاسب الاقتصادية المنعكسة على الجانب الأوروبي إثر الثورات العربية؛ إذ لا تقتصر الانعكاسات الاقتصادية للثورات العربية على الجانب السلبي (الخسائر الاقتصادية)؛ إذ إن الاتحاد الأوروبي قادر على تحقيق مكاسب قوية، وتعظيم المكاسب المتاحة إلى أقصى حد؛ وذلك لأسباب عديدة سوف يتم التطرق إليها خلال هذا المحور.

1- التأثير في أمن الطاقة الأوروبي

يقصد بـ "أمن الطاقة": "تأمين مجموعة العوامل المتعددة، التي تؤثر في إمدادات الطلب، التي يريدها كلٌّ من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين"، وذلك وفق كلٍّ من "جال لوفت" و" آن كورين"

(Luft & Korin, 2009, P. 5)، كما يبرز التعريف السابق اختلاف مضامين أمن الطاقة، سواءً باختلاف الموقع، والإمكانات الجيولوجية المتاحة، والأنظمة السياسية والاقتصادية، والعلاقات الدولية السائدة، أم باختلاف موقع الفاعل من اتجاه إمدادات الطاقة، حيث تختلف وجهة نظر المستورد عن المُصدِر، تبعًا لاختلاف المصالح بطبيعة الحال، ولذا: فإن تعريفات أمن الطاقة متعددة وفق اختلاف المنظور، والظروف المحيطة (Luft & Korin, 2009, P. 6, 36).

وقد اكتسبت الطاقة موارد أهميتها من قيمتها، سواءً السياسية أم الاقتصادية أم الأمنية بشكل مباشر؛ إذ تعد مصادر الطاقة أحد أهم العوامل المساعدة في الإنتاج والتقدم الاقتصادي؛ إذ تعد السلعة الأكثر أهمية في حركة التجارة الدولية؛ حيث مثلت حوالى (40%) من التجارة العالمية عام 2016(المرشدي، 2017، ص 23)، كما صارت تلك المصادر أحد العوامل المؤثرة في الأمن القومي، بل تتصدر الأجندات الأمنية للدول، خاصة بعد عام 1973، ولذا: تُسخِّر الدول جميع الإمكانات المتاحة؛ للحفاظ على مصادر الطاقة، وإثرائها كأحد الجوانب الرئيسة للأمن (فهمي، 1991، ص 53).

وقد برزت كذلك مسألة أمن الطاقة بقوة، بعد حظر منظمة "أوبك" النفط على الولايات المتحدة، وبعض الدول الداعمة للسياسات الإسرائيلية في 1973، كما أسهم هذا الحظر في توسع مفهوم الأمن، خاصةً: بعد الانتقادات التي تم توجيهها إلى الدراسات الواقعية للأمن، ولذا: صار مفهوم الطاقة مؤمننًا، كما تتعدد الفواعل الأمنية للطاقة، سواءً من الدول {دول مُصدّرة (منتجة)، دول مُستقبِلة (مُستهلِكة)، دول عبور}، أم من غير الدول {شركات، منظمات، تنظميات إرهابية} (Williams, 2010, P. 483).

وتخضع المجهودات الأمنية –في مجال الطاقة– المبذولة من الطرف الأوروبي إلى تأثيرات استراتيجيات الدول المانحة لمصادر الطاقة أيضًا، أي: إن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يرتهن لأمن طاقة خارجي، ولذا: يعد الاتحاد الأوروبي فاعلًا دوليًّا منكشفًا طاقويًّا؛ إذ تمد روسيا الاتحادية– على سبيل المثال– الاتحاد الأوروبي بحوالي ربع احتياجاته من الغاز الطبيعي (29% في عام 2014) (Erbach, 2014).

كما يُذكر أن النقاشات الأوروبية قد تزايدت حول أمن الطاقة الأوروبي، خاصة في ظل اعتماد الاتحاد الأوروبي، على الغاز الروسي، في ظل تبعات الأزمة الأوكرانية (أزمة القرم) عام 2014، حيث أظهرت تبعات الأزمة ما يعرف بـ" صدمة دول العبور"، التي واجهها الاتحاد الأوروبي

(عبد الحليم، 2018، ص 188)؛ وذلك بسبب انقطاع الغاز الروسي- سواءً بشكل كامل أم متقطع- الذي يمر عن طريق أوكرانيا، والتي يمر من خلالها ما يقارب 24% من الغاز القادم إلى الاتحاد الأوروبي (لخضر، 2017).

وخلال سعيه إلى تقارب وجهات نظر الدول المكونة له (تخفيف تعارض المصالح لأقل مدى)، يقوم الاتحاد الأوروبي كمؤسسة فوق قومية بنقل مستوى أمن الطاقة، إلى مستوى فوق قومي، بدلًا من المستوى الدولي، وقد أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة *(330 com)* في شهر مايو من عام 2014، وقد صدر ما يُعرف بـ"EES" "European Energy Security"، أو: "الاستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة" في العام نفسه، والتي عرضت لأهداف الاتحاد الأوروبي تجاه أمن الطاقة (European Commission, *(330com)* 2014, P.3) .

وبشكل عام يتّبع الاتحاد الأوروبي سياسة تنويع الإمدادات (أي: تنويع مصادر الطاقة)، وذلك منذ عام 1959 (مع اكتشاف حقل غاز طبيعي في هولندا)، وقد تأكدت ضرورة تلك السياسة عام 1973، بعد الحظر النفطي، الذي قامت به الـ "أوبك"، كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز آليات التضامن الأوروبي، مثل: مفهوم "التدفق العكسي"، والذي يشير إلى التدفقات الطارئة من المحطات الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي، إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي المتضررة من انقطاع إمدادات الطاقة، أثناء الأزمات.

هذا، ويفتقد أغلب دول الاتحاد الأوروبي المرافق اللازمة للتخزين الاستراتيجي للغاز الطبيعي، في حين يصل هامش التخزين إلى حوالي (45 يومًا) في دول مثل: المجر، وهو معدل قصير نسبيًّا، أي: إن الاتحاد الأوروبي لا يزال خاضعًا إلى التبعية الطاقوية للدول المصدرة، في ظل الآليات والاستراتيجيات المتّبعة، ولذا: فإنه ليس أمام الاتحاد الأوروبي سوى تنويع الإمدادات؛ تجنبًا للتبعية المطلقة – في مجال الطاقة- لطرف واحد (شرارة، 2005، ص 39، 40).

حيث يتم نقل حوالى (65%) من الواردات الأوروبية من الطاقة (سواء النفط أم الغاز الطبيعي)؛ عن طريق المتوسط، أي: إن التهديدات الأمنية في المتوسط تؤثر في الجانب الأوروبي بشكل مباشر وغير مباشر؛ إذ تعتمد أوروبا بشكل رئيس على الإمدادات النفطية من كلٍّ من الجزائر وليبية (حموتة، 2011، 32، 39)، وكذلك: الغاز من الجزائر، ولذا: فإن الجزائر هي ثاني أكبر مُصدِّر للطاقة إلى أوروبا بعد روسيا، التي تأثرت علاقة الاتحاد الأوروبي بها بعد اضطرابات الأزمة

الأوكرانية، ولأن أوروبا وحدها تستهلك أكثر من (50%) من الطاقة المستهلكة عالميًّا،(ESS, 2003, P.12) فهي تفضل الاستقرار في مناطق الإمداد بالطاقة دائمًا، في حين تعد الثورات العربية تهديدًا واضحًا للاستقرار في إحدى تلك المناطق، أي: إن أمن الطاقة الأوروبي صار مهددًا في ظل الثورات العربية، ولذا: لجأ الاتحاد الأوروبي إلى الخيار الأخير، (وهو: التدخل العسكري؛ عن طريق حلف الناتو في ليبية؛ بهدف الحفاظ على الإمدادات النفطية القادمة من ليبية؛ عن طريق المتوسط(أسمهان، 2013، ص 329).

وحين ارتفع الإنتاج الأمريكي للطاقة؛ اعتمادًا على الغاز والنفط الصخريين (عبد الحليم، 2018، ص 188)، شكَّل ذلك نقطة ضوء قوية للاتحاد الأوروبي فيما يختص بأمنه الطاقوي، سواءً لإمكانية استغلال دول الاتحاد الأوروبي لموارده من الغاز والنفط الصخريين، أم لإمكانية الاعتماد على بديل أفضل يمثل أحد حلفائه، بدلًا من دول تتزايد احتمالات الاختلاف معها، وتختلف معها حول في السياسات، أو دول تهددها عوامل عدم الاستقرار(لخضر، 2017)، إلا أن الدراسات تشير إلى صعوبة تطبيق تجربة الغاز الصخري في أوروبا، على الأقل على المدى القصير، بل والمتوسط؛ إذ تشكل البيئة الأوروبية مجموعة من القيود في هذا الصدد، وذلك على مختلف المستويات (القانونية والصناعية والجيولوجية) (Stevens, 2012, P. 2)

بيد أنه على الرغم من تصريحات المفوضية الأوروبية في شأن إمكانية الاستفادة من الغاز الصخري؛ كمصدر محلي للغاز الطبيعي، وعلى الرغم من دراسة المجلس التشريعي الأوروبي لإمكانية رفع مستوى الغاز الصخري؛ من خلال القرار الصادر في 2012/11/21 الذي يتعلق بالجوانب البيئية المرتبطة بصناعة الغار والنفط، واقتراحات التدقيق في نظر الاتحاد الأوروبي أيضًا، المتعلقة بالغاز الصخري والكشف عن السوائل الكيميائية، وغيرها من الدلالات على الرغبة القوية في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من ثورة الغاز والنفط الصخريين، إلا أن الدراسات تؤكد أن تلك الثورة لن تساعد في تخفيف تبعية الطاقة الأوروبية، سواءً على المدى القصير أم المتوسط على أقل التقديرات، حتى فيما يتعلق بالاعتماد على الحليف الغربي: (الولايات المتحدة الأمريكية)، كما إن المحاولات الأوروبية على مستوى بعض الدول، مثل: (بريطانيا، إسبانيا، وغيرهما)، ومن قبلها: فرنسا؛ للاستغلال المحلي من الغاز والنفط الصخريين، يصعب تطبيقها في أوروبا، كما تتطلب –تلك المحاولات– الكثير من الوقت؛ لتحقيق الاستغلال الكامل والمنشود لتلك المصادر(McGowan, 2012).

وكان الحاصل أن أوضحت تلك المحاولات وغيرها صعوبة تحقيق الاتحاد الأوروبي اكتفاءً ذاتيًا من الطاقة، أو الاعتماد على حلفائه التقليديين (مثل: الولايات المتحدة)، ولذا: فإن سياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية في مجال الطاقة تقوم أساسًا على محاولة تنويع مصادر إمدادات الطاقة، فقد أثرت الثورات العربية في أحد أهم مسارات الطاقة (المسار الجنوبي)، وهو ما يمثل تهديدًا صريحًا لأمن الطاقة الأوروبي، ولذا: سعى الاتحاد الأوروبي إلى تأمين مسارات الطاقة المهددة؛ بسبب حالة الفوضى في المنطقة العربية، وبشكل خاص: في ليبية والجزائر، وهو ما يوضح مدى حيوية أمن الاتحاد الأوروبي الطاقوي، ومدى تأثير الثورات العربية في أحد أهم أبعاد الأمن الأوروبي في المنطقة العربية.

2- تفاقم الأزمات الاقتصادية:

خضع الاتحاد الأوروبي إلى أزمات اقتصادية ومالية خانقة، فبعد الأزمة التي عرفت بـ "أزمة اليورو"، قام المصرف المركزي بزيادة أسعار الفائدة، ولم تَصِرْ لدى الدول القدرة على التخفيض من قيمة عملتها، أو تقديم أي تحفيزات مالية أخرى، ما أدى إلى اتّباع تدابير تقشفية صارمة على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومع تعقد الأزمة: لجأ الاتحاد الأوروبي إلى استرجاع فِكَرٍ، تم طرحها مسبقًا في خصوص أدوات جديدة، مثل: (الاتحاد المصرفي، تأسيس مجلس يختص بالقرارات المتعلقة بتصفية المصارف المفلسة، إيجاد آليات رقابية على الموازنات العامة)، أي: إن الاتحاد الأوروبي لا يرى حلولًا اقتصادية، سوى الآليات التي تقيد سلطات الدولة، وتعزز سلطاته كمؤسسة فوق قومية (KRUGMAN, 2008, P. 12, 13).

وقد عانى الاتحاد الأوروبي- ولا يزال يعاني- من مشكلات اقتصادية عديدة؛ بسبب أزمة اليونان، وما تبعها من مشكلة عدم استقرار اليورو (بوراس، جغبلو، 2016، ص 90)، ففي مارس2012: تخلفت اليونان عن سداد أكبر دين في التاريخ المعاصر، حتى تاريخ كتابة هذه السطور، حيث تخلفت الحكومة اليونانية عن سداد دين يُقدر بـ (138 مليار دولار) (Rousseau, 2014)، وازداد الأمر صعوبة في اليونان؛ بسبب اشتراك دول الاتحاد الأوروبي في تحديد سعر العملة، أي: تقييد الدولة حيال التحكم في عملتها؛ إذ تلجأ الدول- في أغلب الحالات المشابهة- إلى إصدار المزيد من العملة؛ عن طريق المصرف المركزي التابع إليها، فتنخفض قيمة العملة، وهو الشيء الذي قد يساعد الدولة في التخلص من مشكلاتها الاقتصادية؛ إذ إنه في ظل انخفاض سعر العملة: تصير صادرات تلك الدولة أكثر جاذبية بالنسبة إلى الدول المستوردة، حيث تنخفض قيمتها مقارنةً بغيرها

من الدول المصدرة، أي: إن اشتراك دول الاتحاد الأوروبي مع اليونان في تحديد سعر العملة أدى إلى زيادة تعقيد أزمة الديون في اليونان، كما إن الاشتراك في العملة (منذ عام 1999) يعني أيضًا: أنه بسقوط (أو بإفلاس) اليونان: فإنه من المحتمل: تتابع سقوط دول أخرى من الاتحاد الأوروبي في مشكلات اقتصادية حادة، قد تؤدي إلى إفلاس تلك الدول(مثل: إسبانيا، إيطاليا، فرنسا)؛ بسبب الاستثمارات المتبادلة (الترابط الاستثماري) بين دول الاتحاد الأوروبي، بعد قيامه في 1993، ثم إصدار العملة الموحدة في 1999،(https://goo.gl/rcngGG) أي: إن الاتحاد الأوروبي ليس بعيدًا عن التهديد، ولذلك قام بمساعدة اليونان بمجموعة من القروض، وصلت في مجموعها إلى حوالى 110 (مليار يورو)، كما ساعد الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد معًا اليونان، بقروض قيمتها حوالى (130 مليار يورو)(Explaining Greece's Debt Crisis, 2016, https://goo.gl/qCSq5V) ، إلا أن تلك المساعدات لم تمنع تخلف اليونان عن سداد دين بقدر (138 مليار دولار) في عام 2012، كما تخلّفت عن سداد دين يقدر بحوالي (1.7 مليار دولار) لصندوق النقد الدولي، بل لجأت اليونان إلى بيع أكثر (50%) من أكبر ميناء بأثينا (ميناء بيريوس) إلى شركة صينية،(*) و كذلك: بيع أكثر من(60%) من ثاني أكبر ميناء في اليونان (ميناء سالونيك) (Hope, 2017,)، وتأجير (14) مطارًا في اليونان إلى ألمانيا، لمدة (40) عامًا أيضًا، والأهم من ذلك هو: حرمان الشعب اليوناني من أحد أهم حقوقه، وهو: حق سيادة الشعب، حيث اضطرت اليونان إلى أن تلتزم بالاتفاقات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، وقبول القروض الممنوحة، على عكس إرادة الشعب اليوناني، الذي صوت حوالى(61%) منه ضد السماح بقروض الاتحاد الأوروبي، والقبول بالسياسات التقشفية، إلا أن الاتحاد الأوروبي كدائن لليونان أجبر اليونان على قبول القروض في الاتفاقات المبرمة، مع تأكيد أن تلك الاتفاقات تم إبرامها عن طريق ممثلي الحكومة اليونانية، أي: إن تلك الاتفاقيات قانونية وشرعية، وإن الشعب اليوناني لم تسلب حقوقه، بل الإشارة إلى ذلك لتأكيد أن الشعب اليوناني لم يتمكن من فرض سيادته، وممارسة أحد حقوقه، في ظل تلك الأزمة (Explaining Greece's Debt Crisis, 2016, https://goo.gl/qCSq5V).

وكان أن تأثرت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط إثر الأزمات المالية؛ حيث فقدت دول جنوب المتوسط العديد من المحفزات التي كان يطرحها الاتحاد الأوروبي في

(*) المقصود بالبيع هو: عقد اتفاق بين ممثلي حكومة اليونان، وبين أحد شركات الملاحة الصينية (كوسكو).

إطار المبادرات الأورومتوسطية، قبل مواجهة تلك الأزمات الاقتصادية، كما تراجعت الضغوط الأوروبية على دول جنوب المتوسط حيال شروط الإصلاح، وإعادة الهيكلة، واستبعاد الدولة عن التدخل في توجيه السوق، وغيرها (FABBRINI, 2015, P. 44). ولم تكن أزمة اليونان هي الأزمة الاقتصادية الوحيدة في تلك الحقبة التي أثرت في "اليورو"؛ إذ تأثرت المنطقة أيضًا بالأزمة الاقتصادية العالمية في 2008، وما تبع الأزمة من سياسات تقشفية في جميع المجالات (كما سبق التوضيح)، إلا أن مواجهة حفنة المشكلات القادمة من الجنوب إثر الثورات العربية، تتطلب المزيد من الإنفاق؛ للتمكن من ضبط تلك الظواهر، ومواجهتها بشكل فعال(بتقة، 2013، ص 147)، فعلى الرغم من أن اليونان تعاني من مشكلات اقتصادية بشكل عام منذ فترة طويلة، تمتد إلى ما قبل الثورات العربية، إلا أن موقعها الجغرافي يجعل منها إحدى أوائل الدول الأوروبية، التي تتأثر بشكل مباشر بمختلف الأحداث التي يكون مصدرها جنوب المتوسط، (مثل: تكدس المهاجرين واللاجئين، واستغلالها كمعبر لدخول الاتحاد الأوروبي)، وبالتالي: لا فإن المواجهة الفعّالة لانعكاسات الثورات العربية وتبدأ بدول جنوب أوروبا (دول خط المواجهة) وعلى رأسها اليونان، كل ذلك وغيره لا يزيد اليونان إلا ضغوطًا اقتصادية، وسياسية، وأمنية، بل اجتماعية، وثقافية تحول دون تحقيق أي تقدم اقتصادي يساعد في مواجهة المشكلات الاقتصادية، وعلى رأسها: مشكلة الديون، بل تزيد تلك الضغوط من حدة تلك المشكلات، وتولد مشكلات وأزمات جديدة (كارس، 2015).

فضلًا عن أنها تتصاحب الأزمات الاقتصادية –في الغالب– بارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما يصاحبها –أيضًا– تغير–إن لم يكن انقلاب– الانطباع المجتمعي تجاه السياسيين الحاكميين، أي: إن التغيرات الاقتصادية لها تأثير قوي وفعّال في تشكل الخريطة السياسية، وهو ما يظهر جليًّا عند تحليل الخريطة الحزبية في أوروبا، التي صار اليمين الراديكالي يستحوذ على جزء كبير منها، وصار من أهم القوى الصاعدة فيها، مركزًا في خطابه– كما سبقت الإشارة– على تزايد تدفقات الهجرة واللجوء، وتأثير ذلك في الاقتصاديات الأوروبية، مصورًا اللاجئين بأنهم مزاحمون للأوروبيين في الأراضي الأوروبية، أي: إن اليمين الراديكالي يستخدم الوافدين كـ"مطيّة" –إن جاز التعبير– يحملها المشكلات الاقتصادية؛ لتحقيق أهدافه السياسية (GILPIN, 1987, P. 11).

هذا، وقد دعا الاتحاد الأوروبي في عام 2014 إلى إنشاء الاتحاد المصرفي؛ بهدف تعميم السياسات المصرفية، ونقلها من المستوى الدولاتي إلى المستوى المؤسساتي فوق القومي (على مستوى

الاتحاد الأوروبي)؛ وذلك من أجل تحسين الجهاز المصرفي في الاتحاد الأوروبي، والحد من مشكلات الديون على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل ، إلا أن أزمة الديون، وما تبعها من أزمات، والضغوط الناتجة عن الثورات العربية جنوبًا، تلقي الضوء على مشكلة تغافلها الاتحاد الأوروبي، والتي يرى محللون أنها التهديد الأكبر الذي يواجهه، وتلك المشكلة هي: التسرع في إصدار العملة الموحدة قبل الوحدة السياسية الكافية، حيث لجأت الدول الأوروبية إلى استخدام العملة الموحدة (اليورو) كمحفز "افتراضي" للوحدة السياسية، وتدعم المشكلات الاقتصادية التي واجهها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا تلك الرؤية (وجهة النظر تلك)؛ إذ فقدت الدول الأعضاء الأدوات التي تساعدها في التأقلم مع تلك الأزمات (مثل: تحديد أسعار العملة، والفائدة)، وهي أدوات في غاية الأهمية (مباشر، 2016، 237– 240)، حيث يشير المصرفي الألماني "ماير أمشيل" إلى أهمية العملة في مقولته: "امنحني السيطرة على عملة أمة ما، ولن أحتاج إلى الانشغال بأولئك الذين يسنون قوانينها " (ميبه، توسان، 2005، ص 59)، وعلى الرغم من المبالغة التي قد تبدو في تلك المقولة، إلا أنها لا تشير سوى إلى شيء واحد، هو: أهمية العملة، وقوة المتحكم بها، وتأثيرها في الجوانب السياسية، ولذا: فإن إصدار العملة الموحدة يعني أيضًا: إجبار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتباع سياسات تقشفية في ظل الأزمات، وهو ما تترتب عليه –على أرض الواقع– مشكلات اقتصادية كبرى، يعاني منها مواطنو تلك الدول، مثل: (ارتفاع معدلات البطالة، تدني الدخول، وغيرها من المشكلات)، أي: إن تفاقم المشكلات الاقتصادية إثر الثورات العربية إن لم يكن أمرًا مهددًا بانهيار منطقة شنغن، وتفكك الاتحاد الأوروبي، فهو –على أقل تقدير– يمثّل إشارة إلى أحد أهم المشكلات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، والتي قد تحدد مصيره في الأعوام القادمة (Hancock, 2003, P. 483, 484, 527).

3– الخسائر الاقتصادية

تكّبد الاتحاد الأوروبي خسائر اقتصادية، لا يمكن تغافلها إثر تزايد تدفقات الهجرة، واللجوء، ونمو وانتشار التطرف والإرهاب، وغيرها من الخسائر الاقتصادية المترتبة على الأحداث الإقليمية في المنطقة العربية، ويمكن تناول تلك الخسائر الاقتصادية وفق محاور ثلاثة، هي: {انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تزايد معدلات البطالة، زيادة الإنفاق في مواجهة الظواهر محل الدراسة}.

أولًا: انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

خسر الاتحاد الأوروبي الاقتصاد الثاني على المستوى الإقليمي، بخروج/انسحاب بريطانيا، حيث يمثل اقتصاد بريطانيا وحدها حوالي (18%) من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي ككل، فضلًا عن مكانتها كمركز مالي للاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم أن التحليلات الاقتصادية تشير إلى أن بريطانيا هي الطرف الخاسر جرّاء الانسحاب، إلا أنه لا يمكن إغفال الخسائر الاقتصادية التي لحقت –وسوف تلحق– بالاتحاد الأوروبي بعد انسحاب بريطانيا، وهو ما يختص به هذا الجزء من الدراسة (Drea, et al., 2015).

حيث تقدم بريطانيا –أو بالأحرى: كانت تقدم– دفعات أسبوعية تُقدر بـ (330 مليون جنيه إسترليني)، ثم بعد انسحاب بريطانيا التي تعد أحد أقوى الاقتصاديات المكونة للاتحاد الأوروبي، صار عبء مساندة الاقتصاديات الهشة التي يضمها الاتحاد الأوروبي يقع على باقي الاقتصاديات التي يواجه أغلبها مشكلات وأزمات اقتصادية، ولكن مساندة تلك الاقتصاديات سواءً الهشة أم التي تواجه أزمات، هي: ضرورة يفرضها كيان الاتحاد الأوروبي بمجرد قيامه، خاصةً بعد توحيد العملة في 1999، وسوف يؤدي انسحاب بريطانيا – أيضًا– إلى فترة تسودها حالة من عدم الاستقرار؛ بسبب تراجع الصادرات (خاصة بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على التصدير إلى بريطانيا بشكل كبير)، والشكوك حول الاتحاد الأوروبي ككيان، ومن ثم: سوف تتراجع الاستثمارات في منطقة اليورو (Matthijs, 2017).

كما تعد المخاطر المالية أهم المخاطر المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ إذ يعاني كثير من دول الاتحاد الأوروبي من أزمات ديون، وعجز مالي حاد، وصارت النظم المصرفية هشة –أو أكثر هشاشة– إثر الضغوط المالية المتزايدة، وقد تخلت بريطانيا (بانسحابها) عن التزاماتها تجاه المهاجرين واللاجئين، التي كان يفرضها انتماؤها إلى الاتحاد الأوروبي، أي: إن تلك الأعباء قد تم توزيعها على باقي دول الاتحاد الأوروبي (Matthijs, 2017).

ثانيًا: تزايد معدلات البطالة، والتأثير في دولة الرفاه (Walfer State)

يعد المهاجرون غير الشرعيين واللاجئون أحد أهم مصادر الأيدي العاملة الرخيصة في الدول الأوروبية، وعلى الرغم من أن تلك العمالة الرخيصة تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم: تحسين اقتصاديات تلك الدول، إلا أن لتلك العمالة تأثيرًا عكسيًّا، يتمثل في مزاحمة السكان

الأصليين لتلك الدول في سوق العمل، ومن ثم: ارتفاع معدلات البطالة؛ إذ يقبل هؤلاء العاملون بالأجور المتدنية، وأقسى شروط العمل التي لا يقبل بها العامل الأوروبي، ولذا: يفضل أصحاب العمل العمالة العشوائية المتسللة (أي: الأيدي العاملة من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين) (بتقة، 2013، ص 55، 56).

حيث فيما سبق: اعتاد الأوروبيون على العزوف عن الاشتغال ببعض المهن، ذات المستوى الاجتماعي المنخفض، أو لتدني أجور تلك المهن، ولكن في ظل استمرار تدفقات الهجرة واللجوء، بدأ المواطنون الأوروبيون يُقبِلون على الاشتغال بتلك المهن. كما انتشرت ظاهرة هجرة الأوروبيين إلى الولايات المتحدة؛ سعيًا إلى البحث عن فرص عمل أفضل، وكل ذلك لا يدل–من الناحية الاقتصادية– إلا على ارتفاع معدلات البطالة إلى حد غير مسبوق، وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات البطالة قد ارتفعت على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ لتصل إلى حوالى (10%)، وتخطت نسبة (20%) في بعض الدول، مثل: (إسبانيا، إيطاليا، اليونان)، فعلى سبيل المثال: بلغت معدلات البطالة في اليونان في أكتوبر عام 2015 (24.5%)، وفي إسبانيا (21.2%)، (Eurostat, 2016, https://goo.gl/V4R73B) كما تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة، الشيء الذي صار يهدد المستقبل الاقتصادي للمنطقة بأكملها (بتقة، 2013، ص 55، 56).

ثالثًا: زيادة الأعباء الاقتصادية:

تشير الدراسات إلى أن الاتحاد الأوروبي أنفق منذ بداية القرن، وحتى عام 2014، أكثر من (مليار يورو)؛ لترحيل أصحاب طلبات اللجوء، الذين تم رفض الطلبات المقدمة من قبلهم، فضلًا عما يتم إنفاقه؛ بهدف تأمين حدود الاتحاد الأوروبي؛ جرّاء تزايد التدفقات، سواء في إطار التدابير الجماعية (مثل: جهود وكالو "فرونتكس") أم تدابير فردية من قبل الدول الأوروبية، فضلًا عن الاجراءات المتعلقة بقبول طلبات اللجوء، ومواجهة التطرف والإرهاب، وغيرها من الأعباء اللانهائية المترتبة على محاولات منع وصول التدفقات، أو التعامل معها، ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:(Korkut, 2013, P. 54)

- الميزانيات المختصة بمواجهة الإرهاب والتطرف (والتي تتضاعف عن نظريتها المختصة بمواجهة عدو محدد).

- المعونات المقدمة لدول المنبع ودول العبور{بهدف منع خروج تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من تلك الدول سواء بشكل مباشر (تدابير أمنية حدودية) أم غير مباشر (إصلاحات اقتصادية [تنمية اقتصادية] وسياسية [دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان] واجتماعية [توفير خدمات اجتماعية جيدة])}.
- المعسكرات والدوريات الحدودية (على حدود الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا الجنوبية والشرقية؛ حيث يتخذ بعض المهاجرين غير الشرعيين مسارات غير مباشرة لوصول إلى الأراضي الأوروبية).
- الاتفاقيات المبرمة مع دول المنشأ ودول العبور (والتي تتضمن التزامات من الجانب الأوروبي تجاه تلك الدول).
- إعادة المهاجرين غير الشرعيين وأصحاب طلبات اللجوء المرفوضة، ومن تنطبق عليهم اتفاقيات الإعادة، مخيمات اللاجئين (وتمثل تلك الالتزامات أعباء شاقة حال تزايد الأعداد كما هو الحال بالنسبة لهذه الموجة من اللجوء).
- الخدمات المقدمة للاجئين، الخدمات التي يستفيد منا المهاجرون غير الشرعيين (مثل: الطرق والرعاية الصحية وجودة التعليم وغيرهم).
- الأموال التي يتم إنفاقها لتعويض الخسائر الناجمة عن الأحداث الإرهابية (والتي تزايدت بشكل غير مسبوق خلال فترة البحث).
- سفن البحث/الإنقاذ.
- إنشاء وكالات، تأسيس اقترابات، إنشاء مؤسسات، مبادرات مع دول إقليمية (ومختلف الاجراءات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الانعكاسات السلبية للثورات العربية).

4- المكاسب الاقتصادية:

لا يمكن الجزم بأن جميع الانعكاسات المترتبة على الثورات العربية، فيما يتعلق بالأمن الأوروبي: سلبية، بل تسعى الفواعل الدولية ذات التأثير الفعّال في النسق الدولي إلى تحويل العقبات والخسائر إلى مكاسب، وإلى تعظيم المكاسب المتاحة، وهو الشيء نفسه الذي يسعى الاتحاد الأوروبي نحو تحقيقه إزاء حدث مهم على مستوى العلاقات الدولية، وهو: الثورات العربية، وما ترتب عليها من انتشار الظواهر على الدراسة (Razin, et al., 2011,P. 117).

حيث طالما كانت الهجرة (منذ قرون وحتى الآن) عاملًا دافعًا نحو التنمية، ليس فيما يتعلق بدول المصب فقط، بل دول المنبع أيضًا، وذلك بالنسبة إلى كلٍّ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ إذ يتبادل كلٌّ من دول المنشأ والمقصد العوامل اللازمة لتحقيق التنمية على مختلف جوانبها (بتقة، 2013، ص 55، 56).

وإنها لتتميز الاقتصاديات الكبرى في غرب أوروبا بتزايد الاحتياجات إلى العمالة، سواءً المدربة أم غير المدربة وخاصة: (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، وقد قامت دول شرق أوروبا بهذا الدور، خاصة: (بولندا، المجر، التشيك، بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004؛ إذ كانت تمد تلك الدول دول غرب أوروبا بعدد كبير من العمالة، وقد تضررت اقتصاديات الدول المصدرة للعمالة بشدة، خاصة بسبب خسارة العمالة الماهرة والعمال صغار السن، ولذا: فمن الملاحظ: تراجع هجرة العمالة الداخلية في الاتحاد الأوروبي القادمة من الشرق (Currie, 2008, P. 29, 34).

إذ يمثل الوافدون فرصًا اقتصادية استثمارية لدول الاستقبال، ليس فيما يختص بجانب رأس المال فقط، بل العامل البشري (العمالة) أيضًا؛ إذ تعاني دول الاتحاد الأوروبي من نقص الأيدي العاملة، ويرجع ذلك إلى سبب رئيس، هو: تراجع معدلات النمو السكاني في تلك الدول، بل إن بعض الدول لديه معدل نمو سكاني سالب، أي: إن عدد الوفيات في تلك الدول يتجاوز عدد المواليد، تشير التوقعات إلى أن ألمانيا –على سبيل المثال– سوف يبدأ تعدادها السكاني بالتناقص مع بداية عام 2020(https://bit.ly/2tJHRzC)، كما إن تلك الدول تعي ذلك جيدًا، وتدرك مدى خطورة تراجع المعدلات السكانية؛ إذ تقوم تلك الدول بمحاولات لتحفيز النمو الأوروبي للعمالة، (مثل: منح إجازات أمومة طويلة، رفع سن التقاعد، تقديم مساعدات مالية بحسب عدد الأطفال) من جهة، واتباع سياسات انفتاحية تجاه الوافدين من جهة أخرى(Razin, et al., 2011,P. 120–122)؛ إذ إن لهؤلاء الوافدين أثرًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا مهمًّا في المستوى الأوروبي، هو: تخفيض نسبة الإعالة،(OECD, 2014, P. 2–3) ولذا: أعلنت المفوضية الأوروبية حاجة الاتحاد الأوروبي إلى حوالى (1.5 مليون) مهاجرًا سنويًّا حتى عام 2050، أو أن تتزايد العمالة الأوروبية بنسبة 1% كل عام، حتى عام 2022؛ لسد العجز في العمالة الأوروبية.(European commission, 2015, P. 52)

ويرجع أحد أسباب تراجع المعدل السكاني في دول الاتحاد الأوروبي إلى نمط المعيشة الأوروبي؛ إذ تتسع الفرص أمام المرأة في أوروبا؛ للعمل والسفر فضلًا عن الدراسة، وهو ما يجعل من

الإنجاب أو التوسع في الإنجاب (إنجاب أكثر من طفل واحد) يمثل عبئًا إضافيًّا يتجنبه الكثير من الأسر في أوروبا (Coreman & Rowthorn, 2011,P. 219)

كما يفضل أصحاب العمل وكذلك: الحكومات، العمالة القادمة من الخارج مثل: المهاجرين واللاجئين، فمن جهة: يكون أغلبهم في سن الشباب، أي: إن طاقاتهم الإنتاجية تكون في أعلى مستوياتها، ومن جهة أخرى: فإنه من المنطقي: أن يقبل هؤلاء المهاجرون واللاجئون بأدنى الأجور، وأقسى شروط العمل، فضلًا عن عدم المطالبة بأي حقوق تتعلق بالرعاية الصحية، أو التعليم، أو غيرهما من الحقوق، بعد التوجه/اللجوء إلى خيار الهجرة السرية، أو خيار اللجوء، ومن جهة ثالثة: يملك المهاجرون –في أحيان كثيرة– مستويات عالية من الخبرات العملية والمهارات الحرفية المطلوبة للإنتاج، كما يسهم المهاجرون –في بلدان كثيرة– في دفع الضرائب والإسهامات الاجتماعية بقدر أكبر مما يتلقونه من خدمات صحية واجتماعية(Razin, et al., 2011,P. 112, And OECD, 2014, P. 2-3).

وكذلك: يستفيد الاتحاد الأوروبي بشكل آخر من زيادة الطلب على العمالة، حتى في المجالات التي قد تزاحم فيها العمالة المهاجرة العمالة المحلية؛ إذ إن انخفاض الأجور، ومن ثم: انخفاض التكاليف، ومن ثم تراجع أسعار السلع والخدمات المقدمة، يستفيد منه المستهلك الأوروبي لتلك السلع والخدمات، وكذلك: أصحاب العمل والشركات، كما تجب الإشارة إلى أن للعمال المحليين قوانين تدعم جميع حقوقهم من (قوانين العمل، قوانين البطالة، قوانين الحد الأدنى للأجور)، وغيرها من القوانين في دول الاتحاد الأوروبي (Greer, 2013, P. 17, And Befor apotential Brexit, P. 10, https://goo.gl/18YGgQ).

وهذا، فيما أشارت المفوضية الأوروبية إلى أنه بحلول عام 2017: سوف يصل عدد اللاجئين على الأراضي الأوروبية إلى (ثلاثة ملايين شخص)، وأن هؤلاء اللاجئين سوف يساعدون في تحسين الناتج الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، وكذلك: مواجهة الأزمات المالية التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، وكذا: تحسين ظروف سوق العمل، ويشير "فالديس دومبروفسكيس" نائب رئيس المفوضية الأوروبية، إلى أن المصرف المركزي الأوروبي يتبع سياسة نقدية مريحة، وأن معدلات البطالة تتراجع، وسوف تستمر في التراجع على مستوى الاتحاد الأوروبي، وأن الاتحاد الأوروبي أثبت قدرته على

مقاومة الأزمات الكبرى، مثل: تباطؤ، أو تراجع حركة التجارة العالمية.(European Commission, https://goo.gl/yatLjU)

في حين تتعالى الأصوات التي تشير إلى أن العمالة المهاجرة إلى أوروبا تؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة في أوروبا، وهو طرح غير دقيق بشكل كبير؛ إذ تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن العمالة المهاجرة لا تنافس العمالة المحلية في أغلب دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ إن العمالة المهاجرة تختص ببعض المهن التي لا تزاحم العمالة المحلية فيها، ولذلك وبصيغة أكثر دقة: فإن العمالة المهاجرة الجديدة تنافس العمالة المهاجرة القديمة في جزء محدد من سوق العمل، وهو ما يستفيد منه مواطنو تلك الدول واقتصادياتها بشكل عام (Befor apotential Brexit, P: 9) .

وعليه: يمكن القول: إن تدفقات المهاجرين واللاجئين، وغيرها من الآثار المترتبة على الثورات العربية، تؤتي ثمارها في الاتحاد الأوروبي، ليس عن طريق ضخ دماء جديدة متنوعة الكفاءات {علمية (عقول)، يدوية، حرفية}، في مجتمعات تعاني من الشيخوخة فقط،(Befor apotential Brexit, P: 9) بل يحقق الاتحاد الأوروبي مكاسب اقتصادية أخرى، لا تقل أهمية؛ إذ تحصل الدول التي تقوم بإيواء اللاجئين على معونات اقتصادية من جهات عدة (المسلماني، 2015، ص 48)، وعلى صعيد آخر: تستفيد الدول المصنّعة للأسلحة من إمدادات الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة، أو الأطراف التي تسعى إلى تأمين ذاتها في ظل تلك الحروب، وما ينتج عنها من حالات الفوضى التي تهدد أمنها بشكل مباشر (Williams, 2008, P. 353, 360) (شعيب، 2016، ص 274، 275، 463).

ولقد حقق الاتحاد الأوروبي مكسبًا مهمًّا فيما يتعلق بأمن الطاقة؛ إذ تراجعت أسعار المواد النفطية بعامل رئيس، وهو: توصل التنظيم الإرهابي "داعش"، وغيرها من التنظيمات الإرهابية، أو الفواعل الدولية من غير الدول، إلى منابع نفطية في المنطقة العربية، وهو عامل رئيس في تدني أسعار النفط، الذي يعد الاتحاد الأوروبي أحد أكبر مستهلكيه على المستوى الدولي (كما سبق التوضيح) (شعيب، 2016، ص 122، 123).

الخاتمة

عمدت الدراسة على توضيح أهم انعكاسات الثورات العربية على الأمن الأوروبي؛ فيما يتعلق بالبعدين السياسي والاقتصادي للأمن، حيث مثّل الإقليم العربي بعد الثورات العربية بيئة حاضنة لتكوين وتنمية عدد من التهديدات الأمنية للجانب الأوروبي، وقد ساهمت الثورات العربية في تطور الظواهر السياسية الدولية محل الدراسة على مختلف الأصعدة، وقد أوجدت تلك التطورات انعكاسات مهمة على مستوى الأمن الأوروبي، أو على الأقل: ساهمت في تطور تلك الانعكاسات.

وقد تعددت الانعكاسات الأمنية المتعلقة بالبعد السياسي، مثل: {صعود قوى اليمين الراديكالي، تعدد الاتجاهات في شأن التكامل الأوروبي، وتهديد منطقة "شنغن"، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التقارب الأوروبي مع تركيا، مشكلات الأقليات، تغير الموقف الأوروبي حيال الثورات العربية، ضغوط المنظمات الدولية خاصة: الحقوقية، زيادة الاهتمام –على المستويين: الأكاديمي والتطبيقي– بالظواهر محل الدراسة، تراجع المبادرات الأورومتوسطية}.

فيما تأثر البعد الاقتصادي للأمن الأوروبي –أيضًا– بالثورات العربية، وقد انعكس ذلك في: {تهديد أمن الطاقة الأوروبي، الضغوط على الاقتصاديات الأوروبية، تزايد معدلات البطالة، زيادة الإنفاق في مواجهة الظواهر محل الدراسة، خروج إحدى الاقتصاديات الكبرى من الاتحاد الأوروبي، توافر الأيدي العاملة، توافر الكفاءات ضمن مختلف المجالات، العمل على نمو الاقتصاديات الأوروبية، انخفاض تكاليف الإنتاج، زيادة إيرادات الدولة من الضرائب، تحسين الناتج الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، الحصول على معونات اقتصادية، إيجاد سوق لبيع الأسلحة الأوروبية، تراجع أسعار المواد النفطية (التي يعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم مستهلكيها على مستوى العالم)}.

وإجمالًا: فقد أوجدت الأحداث الإقليمية في المنطقة العربية (الثورات العربية) تغيرات في المنطقة، من عدم استقرار (فوضى إقليمية)، وفرار الملايين إلى دول الجوار، ثم الدول المشاطئة لها، وقد تبلورت تلك التغيرات في ظواهر أربع رئيسة، هي: (الهجرة، اللجوء، التطرف، الإرهاب).

وتمثل الظواهر الأربع محل الدراسة نقطة تماس ما بين التهديدات القادمة من الجنوب، وبين المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يعاني منها الأوروبيون.

كما تقوم دول الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة بالتقرب من دول المنطقة العربية الأورومتوسطية؛ نظرًا إلى اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة.

وفيما اعتمد المنظور الأمني الأوروبي قبل الثورات العربية منظورًا أمنيًّا، يتّخذ من التهديدات الداخلية للأمن أولوية، أو مصدرًا أساسًا للتهديدات الأمنية، في حين تتضاءل أهمية أو خطر التهديدات الخارجية التقليدية، وأما بعد الثورات العربية: فقد تغيرت تلك الرؤية؛ إذ اكتسبت التهديدات الخارجية (سواءً التقليدية أم غير التقليدية) أولوية قصوى في إطار الأجندة الأمنية الأوروبية، كما صارت تلك التهديدات تؤثر في التهديدات الداخلية، (أو تحمل في طياتها تهديدات داخلية، حال: انتشار الفكر المتطرف)، ومن جهة أخرى: تغيرت وجهة النظر الأمنية على المستوى العالمي بشكل عام، والأوروبي بشكل خاص في شأن مصادر التهديدات الإرهابية؛ إذ سادت وجهة النظر المؤكدة أن مصادر الإرهاب خارجية (خاصة: من منطقة الشرق الأوسط)، في حين أثبتت التحقيقات في بعض الهجمات الإرهابية الأخيرة وجود مصادر داخلية للتهديدات الإرهابية، لا تقل خطورة عن المصادر الخارجية، فكل ذلك يعبر عن تقدم واضح في المنظور الأوروبي للأمن، تقدم فرضته طبيعة التهديدات المعقدة، التي ارتبطت بالثورات العربية، أو على الأقل: أشارت إليها الثورات العربية.

وقد قام الاتحاد الأوروبي –أساسًا– على مفهوم الأمن التعاوني، الذي يعلي من قيمة التهديدات والمصالح المشتركة، على حساب اختلاف المصالح ومن ثم: اختلاف الرؤى، وشهد مفهوم الأمن التعاوني تراجعًا شديدًا خلال الأعوام الأخيرة من الفترة البحثية، حيث أوضح المبحث الأخير من الفصل الثالث أن دول الاتحاد الأوروبي تتخذ مواقف متباينة –ومتعارضة أحيانًا–، حيال انعكاسات الثورات العربية، وقد اتضح ذلك من خلال تقسيم الدول إلى (الدول التي تقع على خط الأزمات ، والدول التي ليست على خط الأزمات)، بل اتّخذت الدول التي تنتمي إلى نفس المجموعة مواقف متباينة أيضًا، حيال ملفي: الهجرة واللجوء –على سبيل المثال–؛ إذ اتخذ بعض الدول مواقف ممانعة لدخول اللاجئين إلى أراضيها، في حين اتخذ بعض الدول مواقف متحفظة، أو اتّبع سياسات انتقائية، في حين بدت دول أخرى مرحبة إلى حد كبير بتلك التدفقات (في أطر محددة)، وكما انقسمت الدول التي ليست على خط الأزمات إلى كلٍّ من دول وسط وغرب أوروبا، وعلاوة على ذلك، فقد أوضحت الدراسة بعض الانعكاسات، التي تشير إلى الانقسامات السياسية على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتهديد منطقة شنغن، وانسحاب بريطانيا وغيرها، وكل ذلك يشير إلى أن مفهوم الأمن التعاوني لم يعد بنفس القدر من الأهمية أو المكانة في إطار المنظور الأوروبي للأمن، بعد الثورات العربية.

هذا: وتتعدد جوانب التهديدات الأمنية للثورات العربية بالنسبة إلى الجانب الأوروبي، ولذا: فإنه من غير المنطقي: تصور وجود حل مباشر لتلك التهديدات؛ إذ تتطلب معالجة طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، كما تتطلب تلك المعالجة توافر الإرادة السياسية، والموارد الاقتصادية، ومقاربات متسقة؛ لضمان فاعليتها.

في حين أن عددًا من مبادرات الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها، يشكل خطوات إلى الأمام تجاه بناء سياسة أوروبية مشتركة في شأن الهجرة واللجوء، إلا أنها لا تزال عدة تحديات بعيدة المدى تعترض الاتحاد الأوروبي، الذي يحتاج إلى الاهتمام، مثل:

- ضمان تقاسم عادل (أو أكثر عدلًا) للمسؤوليات القانونية، بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وبين دول الاتحاد الأوروبي (بعضها البعض).
- التنفيذ السليم لقوانين الاتحاد الأوروبي، ومعاييره، ومبادئ سيادة القانون في الرقابة على الحدود الخارجية، والمواجهة العسكرية.
- وضع أجندة سياسية مشتركة للاتحاد الأوروبي حيال كل ما يتعلق بالهجرة، وليس الجانب الأمني فقط.

حيث يغفل أغلب الآليات (أو يتغافل عن) معالجة الأسباب الجذرية لتفاقم الظواهر محل الدراسة، وإن تطرق بعض الآليات إليها، وقد افتقر إلى التطبيق الفعّال على الرغم من إدراك الأبعاد المختلفة لتلك الظواهر، ما يؤكد الضرورة الملحة لمراجعة الآليات المطروحة، سواءً نظريًّا أم تطبيقيًّا.

ثم لا يمكن أن تتمكن دولة –ناهيك عن فاعل دولي بحجم الاتحاد الأوروبي– من إحكام إغلاق حدودها الخارجية، فهو أمر أشبه بالمستحيل، ولذا: فمن المتوقع: استمرار تدفقات البشر إلى أراضي الاتحاد الأوروبي، مهما تفاوتت أعداد الوافدين، ومن ثم: استمرار –إن لم يكن تفاقم– التهديدات الأمنية التي سبق تناولها.

هذا، ويبدو الحكم النهائي لانعكاسات الثورات العربية على الأمن الأوروبي معقدًا للغاية؛ إذ تشمل تلك الانعكاسات ما يمكن الإجماع في شأن عَدِّه تهديدًا صريحًا للأمن الأوروبي (حال: الهجمات الإرهابية)، وفي نفس الوقت: لا يمكن إنكار الانعكاسات الإيجابية (حال: المكاسب الاقتصادية)، بينما يخضع بعض الانعكاسات إلى الآراء (وجهات النظر)، أي: يمكن عَدُّها انعكاسات إيجابية من قبل البعض، في حين يرى البعض الآخر أنها تمثل انعكاسات سلبية، أو يراها البعض انعكاسات محايدة

(حال: تصاعد قوى اليمين الراديكالي)، ولذا: يصعب تحديد الأثر النهائي للثورات العربية في الأمن الأوروبي.

لا يمكن أن تمثل العوائق الاقتصادية مثل: (ارتفاع التكاليف) تبريرًا؛ لقصور الآليات الأوروبية في المواجهة الفعّالة للتهديدات الأمنية الجنوبية، إذ يتكبد الاتحاد الأوروبي أموالًا طائلة لمكافحة وصول تدفقات اللاجئين إلى أراضيه (سليمان، 2016، ص 32).

يتبنى الاتحاد الأوروبي خطابًا، يوحي أنه المضيف الأول للوافدين من المنطقة العربية، وأنه يتحمل جميع العواقب المترتبة على الظواهر محل الدراسة منفردًا، إلا أنه بتحليل الواقع: نجد أن الإحصاءات تشير إلى غير ذلك، فأوروبا ليست المضيف الأول لتدفقات اللاجئين، كما إنها لا تتحمل منفردة عواقب ما يترتب على ذلك، والأهم من ذلك: أن الاتحاد الأوروبي لديه القدرة على تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية؛ جرّاء تلك التدفقات، وهي الحقيقة التي يؤكدها الواقع، أي: إن تلك الانعكاسات لا تمثل شرًّا مطلقًا، أو تعبر عن خسارة مؤكدة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، ولذا: فإنه حتى إذا استطاع الاتحاد الأوروبي أن يمنع وصول تدفقات المهاجرين واللاجئين إلى أراضيه بالكامل (بنسبة 100%)، فلن يفعل.

كما يبالغ الخطاب الإعلامي الأوروبي بشكل عام فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل السياسية، للثورات العربية، وانعكاساتها، وصار جلّيًّا أن الظواهر محل الدراسة، وتحديدًا: (اللجوء والهجرة)، تمثل مكاسب مهمة للاتحاد الأوروبي، جنبًا إلى جنب مع العواقب والتهديدات والتحديات، ثم أخيرًا: تجب الإشارة إلى أن هذا الخطاب يمثل ما يرى الاتحاد الأوروبي –بشكل عام–، أنه الأنسب للأوضاع الراهنة.

لا يمكن عزل تصرفات أي دولة (أو بالأحرى: أي فاعل دولي) على مستوى النسق، عن المصلحة القومية، ولذا: فإن اختلاف مواقف دول الاتحاد الأوروبي –الذي تم تأسيسه وفق المصالح المشتركة بالأساس– يرجع إلى اختلاف مصالح تلك الدول، وينطبق ذلك على جميع دول الاتحاد الأوروبي على السواء، سواءً ما كانت تتبع سياسات أمنية مشددة أم سياسات يمكن وصفها بـ "الإنسانية"، (من دون النظر إلى ما يتم إعلانه من تصريحات)، ولذا: فإن طرائق المواجهة الفعّالة –أو الأكثر فعالية– لا يمكن تحديدها في إطار مغاير، بل انطلاقًا من نفس المفهوم (المصلحة القومية)، ولذا: لا يمكن ادعاء وجود آليات فعّالة في ظل التمسك بمنظورات أمنية، أو "إنسانية"، أو غيرهما؛ لمواجهة الظواهر محل الدراسة، بل على أطراف الاتحاد الأوروبي السعي نحو لتوصل إلى مقاربة منهجية لتقريب المصالح، وتطبيقها على أرض الواقع.

المراجع

أولًا: المراجع العربية والترجمات:

1. أحمد، فريجة، لدمية، فريجة، (2015)، "الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، *مجلة الفكر*، العدد 12.
2. أسمهان، تمجارت، (2013)، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة"، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد 9.
3. الجابري، ستار جبار، (2008)، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي"، *دراسات دولية*، العدد 35.
4. السكري، أحمد مجدي، (2016)، *العلاقات التركية- الأوروبية الأبعاد –المعلومات- الإشكالات*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. الشبكي، عمرو، (1994)، "اليمين المتطرف في أوروبا هل هو تيار واحد؟"، *السياسة الدولية*، العد117.
6. الشبكي، عمرو، (2002)، "الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002 لماذا تقدم اليمين المتطرف"، *السياسة الدولية*، عدد 149.
7. المرشدي، أيمن، (2017)، "تقاطعات الصراع والتعاون في فضاء الطاقة بالشرق الأوسط"، *السياسة الدولية*، مجلد 52، العدد 210، ملحق تحولات استراتيجية.
8. المسلماني، أحمد محمد علي، (2015)، *سياسات الدولة تجاه ظاهرة لجوء الأفريقيين دراسة حالتي كينيا وإسرائيل*، جامعة القاهرة.
9. بتقة، خديجة، (2013)، *السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية*، جامعة محمد خيضر.
10. بوروبي، عبد اللطيف، (2014)، "العلاقات الأوروبية –المغاربية بعد عام 2001، تعاون بلا شراكة"، *المستقبل العربي*، مجلد 37.
11. حموتة، فاطمة، (2011)، *البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة*، جامعة محمد خيضر.

12. دي تانسي، ستيفن، (2012)، *علم السياسة الأسس*، ترجمة: رشا جمال، مراجعة: جمال عبد الرحيم، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث.

13. زغوني، رابح، (2014)، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية"، *مجلة المستقبل العربي*.

14. سليمان، أماني، (2016)، "الاستجابة الأوروبية للاجئين من منظور الأمن الإنساني"، *السياسة الدولية*، المجلد 51، العدد 205، ملحق اتجاهات نظرية.

15. شرارة، يوسف، (2005)، *مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

16. شعيب، مختار، (2016)، *خريف الإرهاب.. والفوضى الجديدة الرايات السوداء.. من سيكاري إلى داعش*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

17. عبد الحليم، إيمان أحمد، (2018)، "التباينات الأمريكية– الأوروبية حول قضايا الشرق الأوسط"، *السياسة الدولية*، المجلد53، العدد 212.

18. غليون، برهان، (1979)، *المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات*، دار الطليعة للطباعة والنشر.

19. فهمي، علي (مترجم)، (1991)، *الجغرافية السياسية للنفط تقرير الكونجرس الأمريكي*، الطبعة الأولى، سينا للنشر.

20. كارس، هايدي عصمت، (2015)،: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات"، عرض: رغدة البهي، *السياسة الدولية*، انظر الموقع الإلكتروني الآتي: https://goo.gl/DzKwtS.

21. لخضر، نويرة، (2017)، "أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجًا"، *الحكمة للدراسات الاقتصادية*، المجلد 5، العدد 9، انظر الموقع الإلكتروني الآتي: https://goo.gl/8Yr27A.

22. مباشر، عبده، (2016)، *ألمانيا.. والوحدة.. والطريق إلى الرايخ الرابع*، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

23. مطاوع، محمد، (2015)، "الاتحاد الأوربي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، مركز *دراسات الوحدة العربية*، المستقبل العربي، العدد 431.

24. مقلد، إسماعيل صبري، (2013)، *السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية*، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية.

25. مقلد، إسماعيل صبري، (1991)، *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*، طبعة خاصة، المكتبة الأكاديمية.

26. ميبه، داميان، توسان، إريك، (2005)، *خدعة الديون*، ترجمة مختار بن حفصة، مراجعة رندة بعث، الطبعة الأولى، دار الكلية الجديدة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- *A SECURE EUROPE IN A BETTER WORLD, EUROPEAN SECURITY STRATEGY*, (2003), Brussels
2- Achcar, Gilbert, (2013), *The people want a radical exploration of the Arab uprising*, University of California press.
3- ASTHANA, ANUSHKA, (2017), "THERESA MAY TO CONFIRM UK EXIT FROM EU SINGLE MARKET", SEE LINK: https://goo.gl/YwwCSc.
4- Balanche, Fabrice , (2016), *The Worst of the Syrian Refugee Crisis Is Coming for Europe*, The Washington Institute, See This Link: https://goo.gl/do8V4E.
5- Boswell, Christina, (May 2003), "The external dimension of EU immigration and asylum policy", *International Affairs*, volume 79, lssue 3, https://goo.gl/1QMYvR .
6- Bouchard, Martin, (2015), *Social Networks, Terrorism and Counter-terrorism Radical and connected*, Routledge.
7- Buzan, Barry, (2006), "will the 'Global war on terrorism' be The new cold war?", international Affairs, Vol: 82, No: 6.
8- Buzan, Barry, (2016), *people, states and fear, an agenda for international security studies in the post-cold war Era*, ECPR.
9- Buzan, Barry & Hansen, Lene, (2009), *The Evolution of international Security Studies*, Cambridge University Press.
10- Carmel, Emma, et al., (2011), *Migration And Welfare In The New Europe social protection and the challenges of integration*, The policy press.
11- Carrera, Sergio, et al., (2015), "The EU's Response to the Refugee Crisis Taking Stock and Setting Policy Priorities", *CEPS*, No. 20.

12- Chou, Meng-Hsuan, (2009), The European Security Agenda and The "External Dimension" of EU Asylum and Migration Cooperation, *Routledge*, vol 10,No 4.
13- Collins, Allan, (2016), *Contemporary Security*, 4th edition, Oxford University Press.
14- Coreman, David & Rowthorn, Robert, (2011), "Who is a Afraid of Population Decline? Acritical Examination of its Consequences", *Population and Development Review*, Vol: 37, See Thid Link: https://goo.gl/sAhjLA.
15- Currie, Samantha, (2008), *Migration work and citizenship in the enlarged European union*, Ashgate Publishing Limited.
16- Demography Report, Short Analytical Web Note 3/ 2015, (2015), *Employment, Social Affairs & Inclusion, Eueostat*, European commission, See This Link: https://goo.gl/fRgfv5.
17- DERNBACH, ANDREA, (2015), *DERTAGEESSPIEGEL, GERMANY SASPENDS DUBLIN AGREMENT FOR SURIAN REFUGEES*, TRANSLATED BY: SAM MORGAN, SEE THIS LINK: https://goo.gl/5CFzR7.
18- Drea, Eoin, et al., (2015), *Brexit infocus: six ways it will fundamentally change the EU, Martens Centre*, excutive summary, Springer.
19- DUNT, IAN, (2016), *BREXT WHAT THE HELL HAPPENS NOW*, EROTIC REVIEW.
20- ENGLAND, CHARLOTTE, (2016) "EU NATIONS MUST NOT REFUSE MUSLIM REFUGEES, ANGELA MERKEL SAYS", *INDEPENDENT*, SEE This LINK: https://goo.gl/Fw6Z1n.
21- Erbach, Gregor, (2014), "Shale gas and EU energy security", briefing, *European Parliamentary Research Service*, See This Link: https://goo.gl/WBsFEC.
22- "Euro area unemployment rate at 10.4% December 2015",(2016) ,Eurostat, See This Link: https://goo.gl/V4R73B.
23- "EUROPE WITHOUT BORDERS THE SCHENGEN AREA", *EUROPEAN COMMISION*, MIGRATION AND HOME AFFAIRS, SEE THIS LINK: https://goo.gl/pBTZMT.
24- "European Energy Security Strategy (330com)", (2014) *European Commission.*
25- "Explaining Greece's Debt Crisis", (2016), See This Link: https://goo.gl/qCSq5V.

26- FABBRINI, SERGIO, (2015), WHICH *EUROPEAN UNION? EUROPE AFTER THE EURO CRISIS*, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.
27- FERRY, JEAN PISANI, et al., (2016), "EUROPE AFTER BREXIT: APROPOSAL FOR ARONATINENTAL PERTNERSHIP", *Harvard Education*, SEE THIS LINK: https://goo.gl/MtZaK4.
28- Gilpin, Robert & Gilpin, Jeon, (1987), *the political economy of international relations*, Princeton university press.
29- Gourevitch, Peter, (1978), *The Second Image Reversed; The International Source Of The Domestic Politics*, International Organization, See This Link: https://goo.gl/qnkxKq.
30- Greer, Ian, (2013), "The European Migrant Workers Union and the barriers to transnational citizenship", *European Journal of Industrial Relations*, Vol: 19, Issue: 1, See This Link: https://goo.gl/yatLjU.
31- HARDING, LUKE et al., (2015), "REFUGEES WELCOME? , HOW UK AND GERMANY COMPARE IN MIGRATION", *THE GUARDIAN*, SEE LINK: https://goo.gl/uNz5nT.
32- Harrison, Sarah, And Bruter, Michael, (2011), *Mapping Extreme Right Ideology An Empirical Geography of The European Extreme Right*, Palgrave Macmillan.
33- Hope, Kerin, (2017), "Greece to sell stake in Thessaloniki port operator to German-led consortium", *Financial Times*, see This Link: https://goo.gl/jdmFH8. Huysmans, Jef, (2006), *The Politics of Insecurity Fear migration and asylum in the EU*, Routledge.
34- Huysmans, Jef, (2006), *The Politics of Insecurity Fear migration and asylum in the EU*, Routledge.
35- ICDUGA, AHMET, (2015), *SURIAN REFUGEES INTURCLCY THE LONG ROAD AHEAD*, MPI.
36- Jandl, Michael, (2007), *Innovative Concepts for Alternative Migration Policies Ten Innovative Approaches to the Challenges of Migration in the 21st Century*, International centre for Migration Policy Development.
37- Jones Shannon, (2016), *Mapping Extermism: The Network Politics of the Far-Right, A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements*, Georgia state University.
38- KANTER, JAMES & HIGGINS, ANDREW, (2015), "E.U. OFFER TURKEY 3 BILLION EUROS TO STEM MIGRANT FLOW", *NEW YORK TIMES*, SEE THIS LINK: https://goo.gl/sAnPuw.

39- Korkut, Umut, el al., (2013), *The discourses and politics of migration in Europe*, first edition, Palgrave Macmillan.
40- KRUGMAN, PAUL, (2008), THE RETURN OF DEPRESSION ECONOMICS AND THE CRISIS OF 2008, , FIRST EDITION, NORTON AND COMPANY.
41- Lafree, Gary, et.al, (2015), *Putting Terrorism in Context Lessons from the Global Terrorism Database*, Routledge.
42- LICHFIELD, JOHN, (2015), "REFUGEE CISIS: EROPE'S ALARMING LACK OF UNITY OVER THE ISSUE COULD BRING ABOUT THE BREAK UP OF THE EU", *INDEPENDENT*, SEE THIS LINK: https://goo.gl/LcHPJK.
43- Luft, Gal & Korin, Anne, (2009), *Energy Security Challenges for the 21st Century, A Reference Handbook*, ACID, See This Link: https://goo.gl/ZdkMSw.
44- Matthijs, Matthias, (2017)," Europe After Brexit…. A Less Perfect Union", *Foreign Affairs*, see this link: https://goo.gl/LVh5JU.
45- McGowon, Francis, (2012) "Regulating innovation: European responses to shale gas development", Environmental Politics, Routledge, Vol: 23, Issue: 1, SEE THIS LINK: https://goo.gl/WS3Ftj .
46- "Migration Policy Debate, Is migration good for the economy?", (2014) *OECD*, See This Link: https://goo.gl/Zisr8k.
47- Razin, Assaf et al., (2011), *Migration and the welfare state*, policy formation, London, England, The mit press, Cambridge, Massachusetts.
48- Rexhepi, Piro , (2017)," Europe wrote the book on demonising refugees, long before Trump read it", *The Guardian*, See This Link: https://goo.gl/Xg7ds9.
49- Rousseau, Oscar, (2014), "Top 5 worst defaults in history", *World Finance*, See This Link: https://goo.gl/Vod1QE .
50- Saleh, Alam, (2010), "Broadening the concept of Security Identity and Societal Security", *Geopolitics Quarterly*, Vol: 6, No: 4.
51- solimano, Andres, (2010), *International Migration in the Age of Globalization Historical and recent experiences*, International center for Globalization.
52- Stampnitzky, Lisa, (2013), *Disciplining Terror How Experts Invented "terrorism"*, Cambridge University Press.

53- Stevens, Paul, (2012), *The Shale Gas Revolution: Developments and Changes*, *Energy, Environment and Resources*, The Royal Institute of International Affairs See This Link: https://goo.gl/XSL38E.
54- Travis, Alan, (2017),On asylum and refugees, Britain left Europe years ago", *The Guardian*, See This Link: https://goo.gl/XZb2gC.
55- Ucarer, Emek. M, (August 2001), Managing Asylum and European Integration: expanding Spheres of Exclusion?, *POLICY AND INTERNATIONAL STUDIES, INTERNATIONAL STUDIES PERSPECTIVES*, Volume 2, lssue 3, See This Link: https://goo.gl/pBTZMT .
56- Usenko, Anastasiia, et al., (2016), "EU 'In-Security'", *Migration and Refugee Crisis*, UNIMC, See This Link: https://goo.gl/yxsUku.
57- "When a country goes bankrupt", *Financial Times*, See This Link: https://goo.gl/rcngGG.
58- Williams, Paul, (2008), *SECURITY STUDIES*, First Edition, Routledge.
59- YORK, JILLIAN, (2012), "THE ARAB DIGITAL VANGUARD: HOW A DECADE OF BLOGGING CONTRIBUTED TO A YEAR OF REVOLATION", *LANGUAGE, IDENTITY AND POLITICS*, Vol: 13, Issue: 1, SEE THIS LINK: https://goo.gl/aSCBxh.

ملحق الجداول والأشكال

جدول 1 إحصائيات طالبي اللجوء للمرة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي (2014-2015)

First time asylum applicants in the EU Member States

	Number of first time applicants			Share in EU total (%)	Number of applicants per million inhabitants*
	2014	2015	Change (in %) 2015 / 2014	2015	2015
EU	**562 680**	**1 255 640**	**+123%**	**100.0%**	**2 470**
Belgium	14 045	38 990	+178%	3.1%	3 463
Bulgaria	10 805	20 165	+87%	1.6%	2 800
Czech Republic	905	1 235	+36%	0.1%	117
Denmark	14 535	20 825	+43%	1.7%	3 679
Germany	172 945	441 800	+155%	35.2%	5 441
Estonia	145	225	+54%	0.0%	172
Ireland	1 440	3 270	+127%	0.3%	707
Greece	7 585	11 370	+50%	0.9%	1 047
Spain	5 460	14 600	+167%	1.2%	314
France	58 845	70 570	+20%	5.6%	1 063
Croatia	380	140	-63%	0.0%	34
Italy	63 655	83 245	+31%	6.6%	1 369
Cyprus	1 480	2 105	+42%	0.2%	2 486
Latvia	365	330	-10%	0.0%	165
Lithuania	385	275	-29%	0.0%	93
Luxembourg	1 030	2 360	+129%	0.2%	4 194
Hungary	41 215	174 435	+323%	13.9%	17 699
Malta	1 275	1 695	+33%	0.1%	3 948
Netherlands	21 780	43 035	+98%	3.4%	2 546
Austria	25 675	85 505	+233%	6.8%	9 970
Poland	5 610	10 255	+83%	0.8%	270
Portugal	440	830	+89%	0.1%	80
Romania	1 500	1 225	-18%	0.1%	62
Slovenia	355	260	-27%	0.0%	126
Slovakia	230	270	+18%	0.0%	50
Finland	3 490	32 150	+822%	2.6%	5 876
Sweden	74 980	156 110	+108%	12.4%	16 016
United Kingdom	32 120	38 370	+19%	3.1%	591
Norway	10 910	30 470	+179%	-	5 898
Switzerland	21 940	38 060	+73%	-	4 620

1 Eurostat, *Asylum in the EU Member States Record number of over 1.2 million first time asylum seekers registered in 2015 Syrians, Afghans and Iraqis: top citizenships*, 04/03/2016, See This Link: https://goo.gl/W6rWAU .

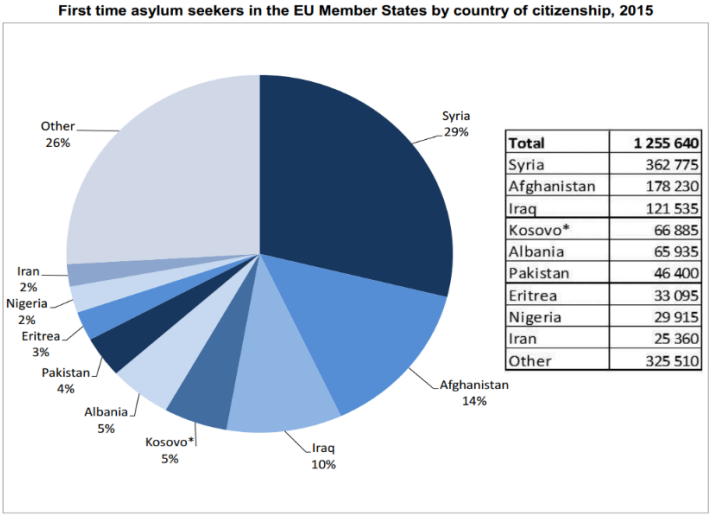

شكل 1: طالبو اللجوء للمرة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي؛ بحسب بلد المنشأ (2015)

Eurostat, *Asylum in the EU Member States Record number of over 1.2 million first time asylum seekers registered in 2015 Syrians, Afghans and Iraqis: top citizenships*, 04/03/2016, See This Link: https://goo.gl/W6rWAU .

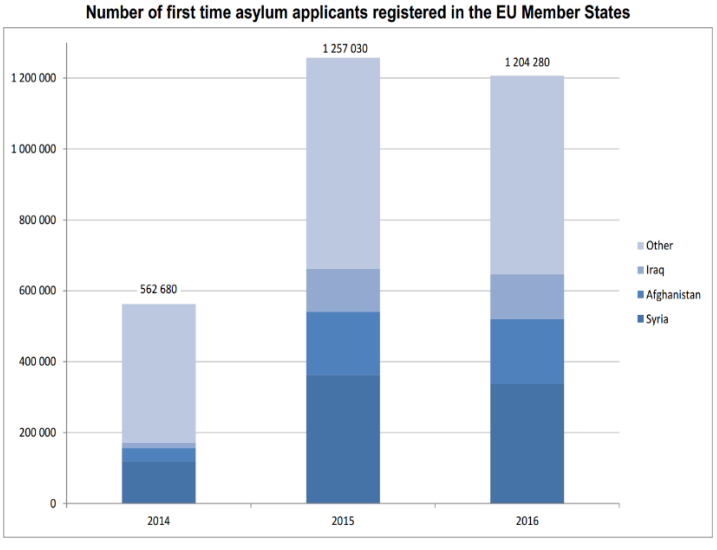

شكل 2: أعداد طالبي اللجوء للمرة الأولى المسجلين في دول الاتحاد الأوروبي (2014–2016)

1 Eurostat, *Asylum in the EU Member States 1.2 million first time asylum seekers registered in 2016 Syrians, Afghans and Iraqis continued to be the top citizenships*, 16/03/2017, See This Link: https://goo.gl/QVDeJu .

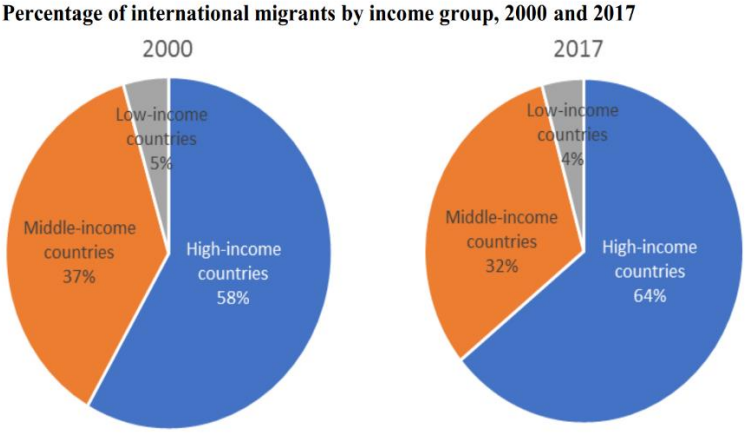

شكل 3: النسبة المئوية للمهاجرين الدوليين، بحسب مجموعات الدخل (2000،2017)

1United Nations, (2017), *International Migration Report 2017: Highlights*, See This Link: https://goo.gl/RMWs61 .

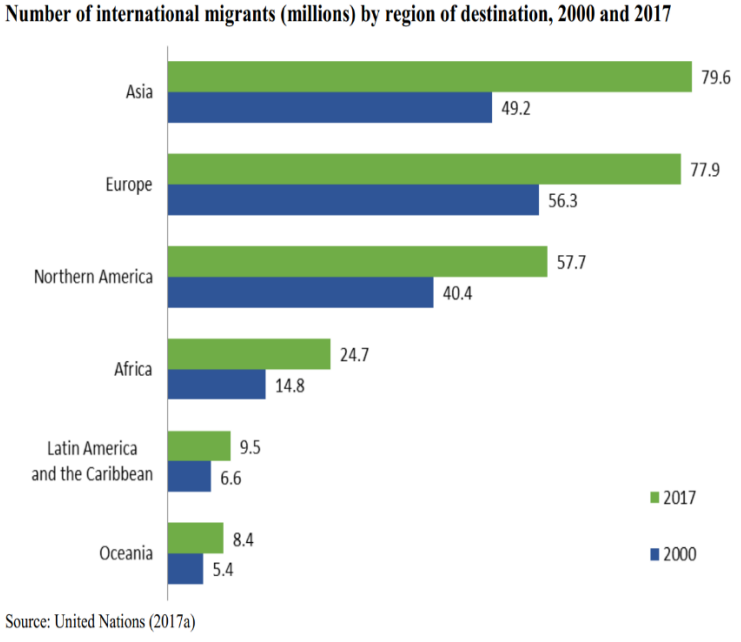

شكل 4: أعداد المهاجرين الدوليين (بالملايين)؛ بحسب منطقة الاستقبال (2000،2017)

United Nations, (2017), *International Migration Report 2017: Highlights*, See This Link: https://goo.gl/RMWs61 .

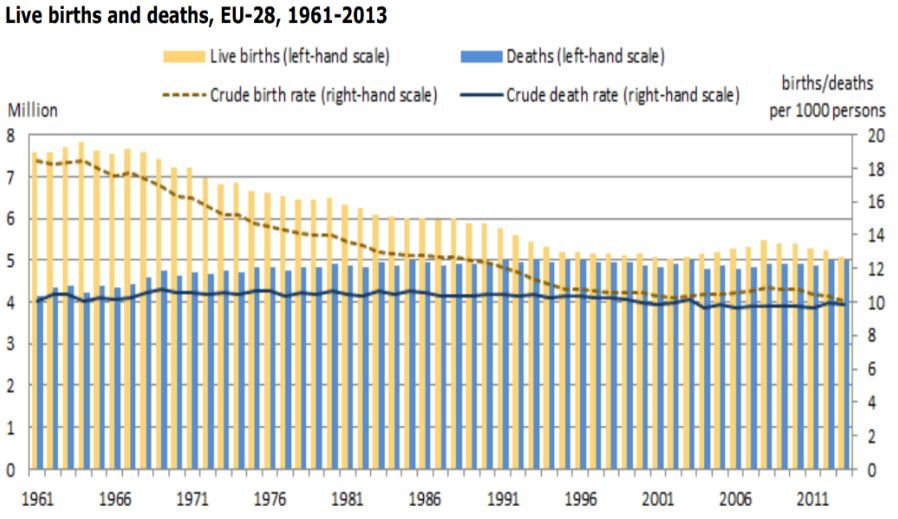

شكل 5: المواليد والوفيات على مستوى الاتحاد الأوروبي (1961، 2013)

Demography Report, (2015), *Short Analytical Web Note 3/ 2015, Employment, Social Affairs & Inclusion, Eurostat*, European commission, See This Link: https://goo.gl/fRgfv5 .

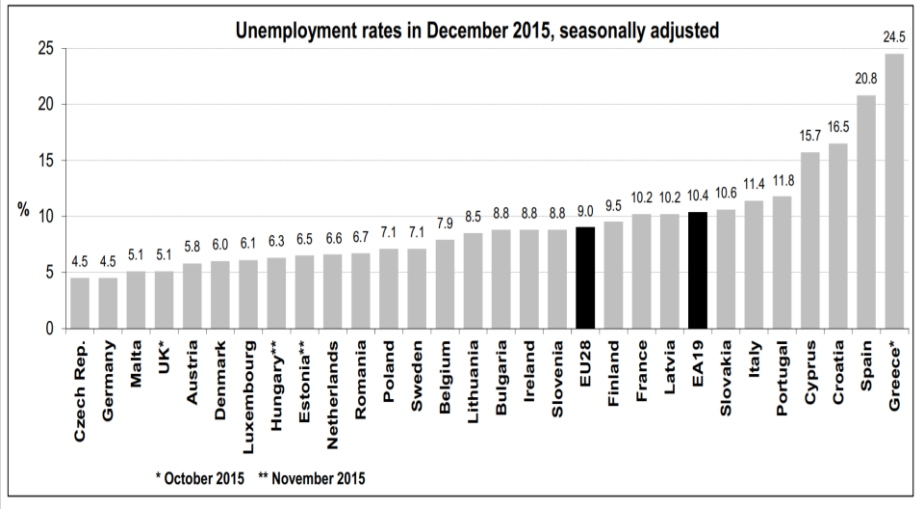

شكل 6: معدلات البطالة الموسمية لدول الاتحاد الأوروبي (2015)

Trading Economics, *European Union (GDP)*, See This Link: https://bit.ly/2uHZQWV .

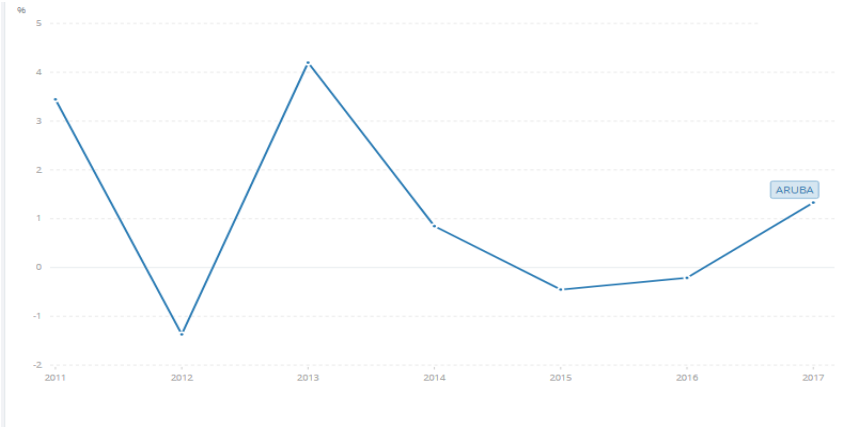

شكل 7: معدل نمو إجمال اناتج المحلي (GDP) لدول الاتحاد الأوروبي (2011–2017)

The World Bank, *GDP growth (annual %) - Aruba, World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files*, See This Link: https://bit.ly/316xrWP .

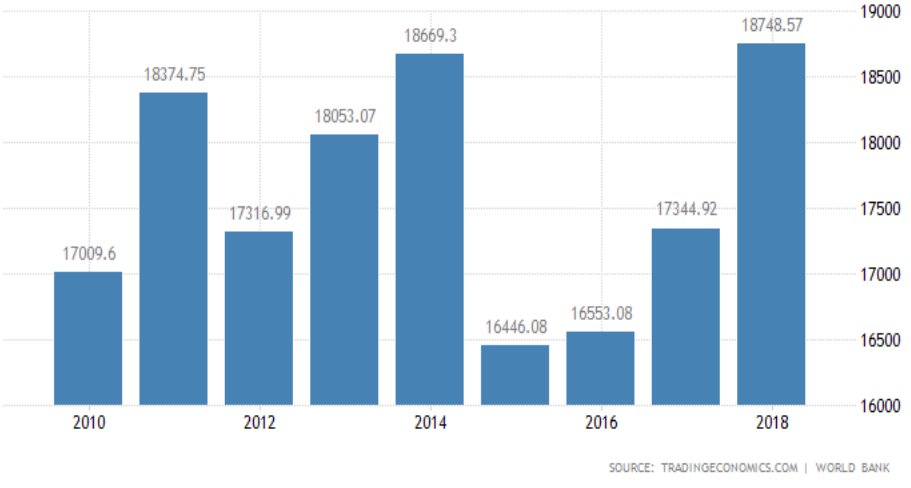

شكل 8: معدل نمو إجمال اناتج المحلي (GDP) لدول الاتحاد الأوروبي (2010–2018)

(1) Trading Economics, *European Union (GDP)*, See This Link: https://bit.ly/2uHZQWV.